مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا هاتف مكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/350
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر

ا.م.د دينا هاتف مكي(*)

الملخص :

هناك تواريخ حاسمة في حياة الامم تختلف فيها الامور عما قبلها و تكون تبعاتها كبيرة و مهمة ، و من هذه التواريخ ٢٥ يناير /كانون الثاني ٢٠١١ في حياة الدولة المصرية، فمنذ هذا التاريخ مرت مصر باحداث كثيرة ادت الى تغييرات مهمة على صعيد الحياة السياسية و الفاعلين فيها ،اذ برزت ادوار لمؤسسات لم تكن بارزة في السابق مثل المؤسسة العسكرية التي اصبحت فاعل مهم في الحياة السياسية بعد ان ظلت مدة طويلة بعيدة عن الواجهة فاضحت بمرور الوقت هي الفاعل الاساس فيها و عملت على تعزيز سيطرتها من خلال وسائل دستورية ، و تعتقد ان الحفاظ على وجودها في السلطة هو حفاظ على الدولة ، و هو ما نحاول توضيحه هنا من خلال افتراض ان المؤسسة المصرية مؤسسة قائمة بذاتها و تعمل لمصلحتها في السيطرة على الدولة بكل عناصرها و توظيف مواردها لتحقيق ذلك .

"وتبقى ادارة الحرب هي من شأن السياسي في حين خوض غمارها هي مهمة العسكري"
ماكس فيبر*

المقدمة :

هناك تواريخ حاسمة في حياة الامم تختلف فيها الامور عما قبلها و تكون تبعاتها كبيرة و مهمة اذ قد تؤدي الى تغيير نحو الاحسن في النظام السياسي و الحياة و الحريات السياسية او قد تدخلها في حالة من عدم الاستقرار و الفوضى ، و من هذه التواريخ ٢٥ يناير /كانون الثاني ٢٠١١ في حياة الامة المصرية، فمنذ هذا التاريخ مرت مصر

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /قسم الدراسات الاقليمية والدولية.

باحداث كثيرة ادت الى تغييرات مهمة على صعيد الحياة السياسية و الفاعلين فيها .اذ برزت ادوار لمؤسسات لم تكن بارزة في السابق مثل المؤسسة العسكرية التي اصبحت فاعل مهم في الحياة السياسية بعد ان ظلت مدة طويلة بعيدة عن الواجهة فاضحت بمرور الوقت هي الفاعل الاساس فيها و عملت على تعزيز سيطرتها من خلال وسائل دستورية، فرغم مهنيتها الا انها تبدو كمؤسسة تعمل لمصلحتها و التي تطابقت في مرحلة من المراحل مع مصالح المجموع في التخلص من نظام قائم و استبداله باخر و انهته بتولي رئاسة الدولة من قبل فرد من افرادها حفاظا على التقليد القائم منذ ١٩٥٢ بان يتولاها شخص ذو خلفية عسكرية .و هي تعتقد ان الحفاظ على وجودها في السلطة هو حفاظ على الدولة ، و هو ما نحاول توضيحه هنا من خلال فرضية ان المؤسسة العسكرية المصرية مؤسسة قائمة بذاتها و تعمل لمصلحتها في السيطرة على الدولة بكل عناصرها و توظيف مواردها لتحقيق ذلك و ذلك من خلال استخدام المنهج التاريخي و المقارن و المنهج التحليلي .

مدخل :

كان لاحداث ما يسمى بالربيع العربي ان اعادت الجيش الى الواجهة السياسية مرة اخرى في اكثر من دولة عربية، في السابق كان يُنظر الى الجيش على انه وكيل التحديث و الاصلاح ،و وقع على كاهله في دول العالم الثالث و منها الدول العربية بناء الامة و الدولة ،و تدخل في السياسة اكثر من مرة في اكثر من دولة بانقلاباته العسكرية، الا ان دوره السياسي اخذ يتراجع أواخر السبعينات نظراً لنجاح الحكام في تحصين انفسهم ضد الانقلابات ،و أخذت شعبيته تتراجع مع تراجع سياسات التحديث فضلاً عن عدم قدرته على احداث نصر حاسم ضد اسرائيل ، و بالتدريج اخذ القادة الذين وصلوا الى السلطة عن طريق انقلاب يبعدون انفسهم عن الجيش بشكل ظاهري . ولكن هذا لم يمنع انه نتيجة للدور الذي قام به الجيش سابقاً في تحدي النظم القائمة و قيامه بالاصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و مساعدته في تحقيق الوحدة الوطنية ان اكتسب مكانةً اعطته حق التدخل كفاعل سياسي و خولته للتدخل اثناء

احداث مايسمى بالربيع العربي [1]. و لكن هذا التدخل أثار اراءً متناقضة حول دوره بين رافض و مرحب و متشكك و اعاد للاذهان النقاش حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل عام ، والعلاقات العسكرية ـ المدنية و كيف تكون و لمن الغلبة فيها و ضرورة سيطرة المدني على العسكري .

ونبدأ مع هنتغتون الذي يرى ان آلية السيطرة المدنية على العسكر تكمن في ابقاء فاصل بينهما و ترك العسكري ينشغل بزيادة احترافيته أو مهنيته كي يكون قادراً على مواجهة الحرب عند نشوبها بدل الانشغال بالمواجهة مع السلطة المدنية عند حدوث اختلاف بينهما فايهما احسن التدخل في شؤونه و ادخاله في صراعات ايديولوجية ام تركه يستعد لمواجهة الاعداء الخارجيين ؟[2]

المهنية التي يتحدث عنها هنتغتون انما هي انتماء لمهنة تتمتع باخلاقيات و تقوم على قواعد و يوضحها في ثلاثة عناصر : الخبرة في ادارة العنف، و المسؤولية، و الكوربوراتية (اي وجود جسم متعاضد ، فالجيش هنا يمثل" طبقة اجتماعية ذات مصالح محددة و وعي لتلك المصالح و آليات تعاضدية " و من ثم ينطلق تعامله مع المجتمع و الدولة من هذه المصالح و يستخدم في هذا التعامل التعاون و التفاوض و حتى الصراع بحسب طبيعة موقف الطرف الاخر منه [3].

لم يكن هنتغتون أول من طرح فكرة كيفية اخضاع الجيش للسلطة المدنية فقد سبقه افلاطون في هذا الامر في محاولة جعل الجيش حارس و حامي لقيم المجتمع و ليس مدمر لها ،و اذا كان هنتغتون قد رأى الجواب في حرفية العسكر و عملهم وفق نمط وظيفي تبقى المسألة هي في كيفية جعله حرفياً من أجل ان يقتصر عمله على حماية الدولة و المجتمع و ليس الانقلاب عليهما.و يضع هنتغتون فكرة وجود قوتان تحددان أو تشكلان المؤسسة العسكرية لاي مجتمع ، الحتمية الوظيفية و الحتمية الاجتماعية ، الاولى تتعلق بالوظيفة الاساسية للجيش الا وهي حماية المجتمع من كل ما يحيق به من خطر أو اي تهديد . اما الثانية ففي المجتمع هناك قوى اجتماعية و مؤسسات و ايديولوجيات متعددة و مهيمنة ، و هناك تصارع ما بين الحتميتين ما بين الاحتياج

للحماية و بين قوة القيم في المجتمع ، او بين القوة الضرورية للجيش و بين قدرته على اختراق المجتمع المفترض به حمايته ، و هذا الصراع موجود في كل المجتمعات و منذ القدم. واذا كان المجتمع يخاف من ان تتم ازالته باستخدام القوة من الآخرين فهو بحاجة الى جيش يحميه أي ـ الحتمية الوظيفية ـ و الجيش نفسه اثناء الحرب يحتاج الى دعم المجتمع المادي و المعنوي اي الحتمية الاجتماعية و لا بد من احداث توازن بينهما [٤].

تكون القيم الوظيفية للعسكر محافظة و تكون على خلاف مع قيم النظم الحاكمة المدنيةعلى اختلاف انواعها، لذا لا يوجد توازن مثالي بين قيم العسكر و قيم السلطة المدنية ، و قد يميل الميزان أو التوازن الى كفة احد الطرفين اذ قد يتدخل السياسيون في الشؤون العسكرية البحتة أو العكس أي يتدخل العسكر في شؤون السياسة و السياسيين [٥].والطريقة الوحيدة لضمان سيطرة مدنية فعالة على العسكر هي في اعطاءهم اقل قدر ممكن من القوة السياسية ، و تركهم لادارة شؤونهم العسكرية باستقلالية من اجل القيام بدورهم الامني بفعالية [٦].

مع هذا يرى هنتغتون و قبله افلاطون ان ايجاد التوازن صعب و بالذات في مواجهة تهديدات من جيران اقوياء و معادين كما في حالة بروسيا أو حالة اسبارطة ، فهنا توجد حاجة لعسكرة المجتمع باكمله ، و في وقت من الاوقات اثناء الحرب الباردة تخوف الكثير من ان تتحول امريكا نفسها الى "دولة الثكنة "اي تتم عسكرة الدولة [٧]، فالخوف من الهيمنة العسكرية قائم في كل وقت .

ونكرر الحل من وجهة نظر هنتغتون في العلاقة بين المدني و العسكري و الحتميتين الوظيفية و الاجتماعية يكمن في معرفة و فضيلة المهنية او الحرفية العسكرية ، اذ ان حرفية الجيش تجعله تابع لرؤسائه المدنيين و ليس خطراً عليهم [٨]، و تشغله بوظيفته الاساسية و المتمثلة بالدفاع عن الامة من الخطر الخارجي .

و تبقى هناك مسألة امام المهنية و هي الحاجة الى العسكر لمواجهة السلطة المدنية عندما تسيء استخدام قوتها أو عندما تكون غير كفوءة . فالسلطة المدنية قد تزيد

مهنيتها و لكن من اجل مصلحتها الخاصة و ليس من اجل مصلحة العامة ، عندئذ لا بد من سلطة قوية تواجهها و تتمثل في المؤسسة العسكرية لما تمتلكه من عناصر القوة الفعلية . اذ يتولى الجيش حماية العامة اي يذهب ابعد من حماية اشخاص بعينهم و انما الى اهداف اسمى و لذا قد يذهبون من اجل تحقيق هذه الاهداف السامية الى المطالبة باستقلالية الحكم. وبما ان الجيش يزيد من مهنيته في المقابل تحتاج السلطة المدنية الى ان تزيد مهنيتها بموازاة مهنية الجيش ، كما قلنا ان رجال الدولة قد تكون لهم معرفة و مزايا موازية لمعرفة و مزايا المهنيين العسكر ، و هنا الاخيرين ياتمرون بالاولين لكونهم خبراء و ليسوا اناسا عاديين [٩].

المفترض ان يمتلك رجال الحكم معرفة موازية لرجال الجيش لان الجيش أو بالاحرى المهنيين العسكر لا يخدمون اناس عاديين و انما رجال الدولة و هم ايضا خبراء في مجالهم ، و هم من كان افلاطون يطلق عليهم الحراس المثاليين و الذين يتولون حماية البلد من اعدائه الخارجيين و مراقبة اصدقائه في الداخل بحيث يكون الاولون غير قادرين على الحاق الاذى بالبلد و الاخيرون غير راغبين بتوجيه الاذى للبلد و هؤلاء الحراس من وجهة نظر افلاطون يعملون "كحماة و مساعدين و حاملين لمذاهب الحكام ". و دور الضباط عند هنتغتون و افلاطون هو ان يعملوا على تحقيق اهداف الدولة التي يضعها رجال الدولة و ذلك باستخدام الوسائل العسكرية ، فهم خاضعين لرجال الدولة .اما اذا لم يمتلك رجال الدولة المعرفة الكافية للحكم ، فعند افلاطون هؤلاء العسكر يطيعون الفلاسفة /الملوك وهم عند هنتغتون يطيعون اي جماعة مدنية تكون لها سلطة شرعية في الدولة . في مسالة الاحترافية او المهنية لدى هنتغتون فان لدى العسكريين عبء عدم ترك انفسهم يُستخدمون من قبل النظام بشكل غير ملائم "فمن واجب الضباط كمهنيين حماية العامة وسيقف هذا امام دخولهم في حرب عدائية ، و ايضا واجب حماية العامة سيحول دون تدمير شعب دولتهم من اجل خدمة قيم النظام "[١٠] اي ان حماية العامة أهم من حماية النظام .

و لدى إيليوت كوهين فكرة مختلفة اذ وضع على عاتق السياسيين مسؤولية اكبر مما هي على عاتق العسكر ، فعلى الاولين ضرورة تعلم الاعمال العسكرية و على عاتقهم مسؤولية الحرب و الامن ، في حين تكون مسؤولية العسكر العمليات الحربية من استراتيجية و تكتيكية [١١].و هذا من أجل الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية ،لكن مع ذلك يتدخل الجيش في السياسة و يتولى السلطة و يكون هناك حكم عسكري ،ويحدث هذا الامر لاسباب مختلفة .

المبحث الاول دور الجيش في الحياة السياسية بشكل عام

المطلب الاول ـ متى يتدخل الجيش في السياسة و متى ينسحب

يجب ان نفهم المؤسسة العسكرية ككيان له بعدين : الاول انها منظمة قائمة بنفسها و الثاني انها احد الفواعل و وكيل للدولة .و مسألة كونها منظمة قائمة بنفسها مهمة ، فهي من الممكن ان تحدد لنا ما اذا تتدخل في الحياة السياسية او لا ،و لماذا ،و ينبع هذا الامر من هدفها و من ثم دوافعها. فالمفترض ان القوات المسلحة لديها ولاء للدولة ـ و تستخدم العنف للدفاع عنها و جنودها مستعدين للتضحية بحياتهم من اجلها .اي هناك سبب لوجود القوات المسلحة الا وهو الدفاع لكن الدفاع عن من : الدولة ام نظام بعينه [١٢]، او حتى مصالحها.

يرى صاموئيل ف. فاينر ان تدخل الجيش في السياسة يأتي من دوافع المصلحة الوطنية ، المصلحة الخاصة للجيش كمجموعة كما لو كان شركة ، المصلحة الخاصة الاجتماعية (المبنية على اساس اثني او طبقي او طائفي) و المصلحة الخاصة الفردية . و يحاول ان يغلف هذه التدخلات بحجة المصلحة الوطنية رغم ان الحقيقة في بعض الاحيان تكون المصلحة الاساسية هي في حماية امتيازات المؤسسة العسكرية . وتزداد فرص تدخل العسكرمع وجود ظروف اجتماعية و سياسية تهيء لهذا الامر أو يتم استخدام هذه الظروف كحجة، و معه اعتماد المدنيين على العسكر و ثقتهم بهم يصاحبه ضعف القيادة المدنية نتيجة الازمات التي تعصف بالبلد دون حلول لها ، و يضاف لذلك شعبية القوات المسلحة نفسها [١٣].

يتطابق تدخل الجيش عكسيا مع شرعية النظام و تقدمه ، فكلما كانت شرعية النظام قليلة و كان النظام اقل تدخلا كلما زاد تدخل الجيش في الحياة السياسية .لكن ان يحكم الجيش بشكل مكشوف و لمدة طويلة امر غير محبذ ، فمن الافضل ان يحكم من وراء الستار و يضع حكومة مدنية تكون بمثابة واجهة لحكمه . في حالة حكم العسكر او ما يسمون بالعسكر السياسيين يتمتع هؤلاء بصلاحيات و امتيازات معينة سواء فيما يتعلق بشؤونهم الداخلية (اي العسكرية) و يمارسون دور على الصعيد السياسي من خلال اعادة رسم العلاقات المدنية العسكرية . و يمتلك الجيش السلطة التشريعية و التنفيذية و حتى وضع الدستور و ذلك في الانظمة السلطوية العسكرية [١٤].

المطلب الثاني ـ اشكال الحكم العسكري

ويصنّف فاينر النظم العسكرية بناءً على مدى تدخل العسكر في السياسة و اتخاذ القرار، و على علانية هذا التدخل الى خمسة انواع هي : [١٥]

١– حكم عسكري مباشر مفتوح
٢– حكم شبه مدني مباشر
٣– حكم غير مباشر مستمر
٤– حكم غير مباشر متقطع
٥– حكم ثنائي

و هناك تصنيف آخر يعتمد على رغبة المؤسسة العسكرية في البقاء في السلطة أو ان تكون مسيطرة على من يدير السلطة (الشكل الاول) ،و الثاني رغبة المؤسسة في تصحيح الاوضاع في الدولة و العودة لممارسة دورها الطبيعي اي تدخلها يكون مؤقت و ليس دائمي [١٦].

لدى بيرلمتير نظرة سلبية عن الجيش بكونه مؤسسة تمتلك القوة و تحرص للحصول عليها من اجل مصالحها الخاصة ، و يرى ان الجيش لن يتخلى عن السلطة اذا حصل عليها [١٧].و قد سك بيرلمتير مصطلح الدولة البريتورية* التي يميل فيها الجيش للتدخل في السياسة ، و له القدرة على السيطرة على السلطة التنفيذية ، و يأتي الساسة في هذه

الدول من الجيش و الاخير يمارس دور في جميع المؤسسات الاساسية الاخرى . و يقسم الجيوش البريتورية على نوعين : الجيش المحكم او الوسيط و الذي يؤثر في الحياة السياسية و لكن من وراء الستار (اي بشكل غير مباشر) اما النوع الثاني فهو الحاكم الذي يمارس الحكم بشكل مباشر و لمدة طويلة من الزمن [١٨] .

وميز إيريك نورد لنغر بين ادوار الجيش الحاكم و المشرف (الوسيط) و الحارس ، و لديه نظرة سلبية عن دور الجيش اذ يسعى لمصلحته الخاصة اكثر من المصلحة الوطنية[١٩]. و يضيف نورد لنغر في مسألة الهيمنة العسكرية انه يرى ان للقيادة العسكرية دور في اتخاذ قرار التدخل في السياسة من عدمه ، و يشبه المؤسسة العسكرية بالمؤسسة التضامنية او شركة تضامنية تعمل للحفاظ على استقلالية القرار في شؤونها الخاصة مثل الميزانية والشؤون الداخلية ، عدم السماح للمؤسسات الاخرى في التدخل أو التجاوز عليها، واهم شيء استمراريتها كمؤسسة ، لذا هناك احتمال كبير للمؤسسة العسكرية ان تتدخل في السياسة عندما تتهدد مصالحها التضامنية، والعكس صحيح اي اذا اردنا فصل الجيش عن السياسة او انسحابه منها يجب عدم المساس بامتيازاته واستقلاله التضامني [٢٠].

و لدى كامرافا نموذج من ٣ انواع لدور المؤسسة العسكرية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا وهي[٢١] :

النوع الاول :الديمقراطيات العسكرية: و فيها نفوذ سياسي للعسكر يمتلك شرعية و من النادر ان نجد من يشكك بشرعية هذا النفوذ .

النوع الثاني : السياسيون ـ الضباط الاوتوقراطيون : و يسود أكثر من غيره في المنطقة ، و يعطى العسكريون صفة الآباء المؤسسين لدول هذه المنطقة سواء تاريخياً أو ايديولوجياً ، و يهيمن الجيش على الحياة السياسية ، و مثلما الجيش مسؤول عن نشأة هذه الدول و تنميتها فهو أيضا مسؤول عن تراجعها و فسادها و فقرها .

و يعطي النوع الثالث اسم "الملك و القبائل و المرتزقة " دلالة على النظم الملكية و يقسم على قسمين الملكيات المدنية ممثلة بالمغرب و الاردن و الملكيات الخليجية ،

و تكون العلاقات المدنية العسكرية مختلفة هنا عن غيرها ، اذ تتمتع جيوشها بنوع من الاستقلالية كما لوكانت شركة خاصة تدير شؤونها بنفسها ، الا انها تدين بالولاء للنظام و لا يعد الانتماء لها مهم اجتماعياً رغم الموارد المالية الوفيرة و التسلح الحديث ، و يوجد فيها عدد محدود من ذوي الرتب العليا.

في النظم البريتورية يكون هناك ثقل سياسي للمؤسسة العسكرية و لها دور في المؤسسات الاساسية للدولة ، و حتى القيادة السياسية أما تكون من العسكر أو من جماعة مقربة منهم ،و تعد مصر مثال عليها فيما يتعلق بالعلاقات المدنية ـ العسكرية مؤخراً ، اذ اصبح الجيش فاعل اساسي في الحياة السياسية و يمتلك استقلالية كبيرة [٢٢].

وتضع ايفا بيلين احد ـ دارسي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ـ الموارد المالية شرط لنجاح سيطرة المؤسسة العسكرية في السيطرة السياسية يضاف لها النجاح في تحقيق الدعم الدولي لهذه السيطرة و بالذات اذا تمكنت المؤسسة العسكرية احتواء الضغوط الداخلية بنجاح[٢٣].و مع حدوث تغييرات و دخول البلد مراحل انتقالية يتهيا الوضع لتدخل الجيش.

المطلب الثالث ـ المرحلة الانتقالية و دور المؤسسة العسكرية فيها

نتائج عملية الانتقال ستكون غير واضحة ، فاما ان تكون انتقال الى ديمقراطية أو ان يكون انتقال الى حكم سلطوي جديد ،اثناء المرحلة الانتقالية اما ان الحكومات تفشل في مأسسة الدولة وفق نمط جديد أو ان يسود العنف فيها و هنا يكون تهيء لحالة ثورية جديدة تفرز نظاماً ثورياً .و اذا رجعنا الى السبعينيات و الثمانينيات و عمليات الانتقال الديمقراطي في امريكا اللاتينية و اوربا الشرقية نجد ان الانتقال الديمقراطي شهد دخول جزء من بقايا النظام السلطوي الذي كان حاكماً و قد أُدخلت تعديلات على القوانين تسمح لهم بالرجوع ، و بانتهاء فترة الانتقال يتم وضع قواعد محددة للحكم و صنع القرار ، اي ان الانتقال يمثل مرحلة وسط بين تحلل نظام قديم و بناء آخر جديد اياً كان شكله [٢٤].

يرى فوكوياما ان الانتقال الديمقراطي في العالم العربي يعتمد على وجود جماعات اجتماعية تقوم بالحراك و يحدث الانتقال وفق ثلاث مراحل : الاولى لا بد من حدوث حراك للتخلص من النظام القديم ، و الثانية اقامة انتخابات حرة ، و الثالثة ان تكون الحكومة الجديدة قادرة على تقديم الخدمات العامة ، و يعتقد ان المرحلة الاولى و الثانية من الممكن تحقيقها ، لكن الثالثة صعبة التحقيق نظرا لان الممارسات الديمقراطية غير متجذرة في الحياة السياسية في الدول العربية و الاحزاب السياسية ضعيفة و لاتوجد خبرة واسعة بتنظيمها ، و نظراً لان الانظمة العربية الحاكمة كانت في معظمها نظم سلطوية و كان للجيش دور مهم و كبير فيها يؤثر في الانتقال السياسي و وجهته ، لذا فان ازالة الاجهزة القمعية من السلطة امر مهم لتحقيق الديمقراطية و تعزيزها فيها [٢٥].

أما كيف ينسحب العسكر من السياسة فهناك انسحاب مفاجيء و آخر تدريجي ، و في كل الاحوال لا بد لهم ان ينسحبوا من اجل الحفاظ على الديمقراطية في البلد –ان كانوا يرغبون بها – و لكن انسحابهم المفاجيء سيؤدي الى انهيار النظام السلطوي و حدوث تغير سريع في الحكومة مع قليل من السلطة ، أما الانسحاب المبرمج وفق جدول زمني سيؤدي الى تغير النظام السياسي . لذا فاذا حصلت ثورة من قبل المجتمع سيكون تغيير سريع و ياتي "وريث سلطوي جديد " و سيكون هناك مجلس عسكري يعد بتنظيم انتخابات ، و لكن لن يعمل العسكر على فصل انفسهم عن السلطة و السياسة ، اذ انهم سيرغبون بالحفاظ على سلطتهم التي حصلوا عليها و يسعون لاستمرار تمتعهم بها[٢٦].

لن يمانع العسكر المؤسساتي في نقل السلطة الى المدنيين ، اذ يعتقدون ان الاصلاح السياسي لن يتعرض لسلطتهم ، لذا فهم اما يقومون بنقل السلطة الى المدنيين حفاظاً على تكاملهم المؤسساتي ، أو يسعون للبقاء فيها و لكن باستخدام الانتخابات . فكما ترى ايفا بيلين من الممكن للعسكر استغلال نجاحهم في تحقيق التنمية و الدفاع عن

الوطن كعامل يعزز من وصولهم للسلطة و امساكهم بها و لكن من خلال استغلال الوسائل الديمقراطية متمثلة بالانتخابات [٢٧].

هل يقاوم الجيش أو المؤسسة العسكرية الديمقراطية : يعتمد هذا الامر على مدى مشاركتهم في صنع القرار بشكل مباشر و ممارستهم للقمع ،و على مدى مأسستهم داخل النظام السلطوي ، مثلا في السبعينيات في ايطاليا و اسبانيا و البرتغال لم يتدخل الجيش في الجهاز الاداري بشكل مباشر و كان القمع من نصيب الشرطة ، الامر الذي سهل قبولهم للديمقراطية ، اما في امريكا اللاتينية و اليونان تداخل الجيش في الجهاز الاداري و مارس القمع لذا لم يكن قبوله بالتحول الديمقراطي كبيرا [٢٨].

يرى أودونيل و شميتر انه في المجتمع الذي يكون العسكر مهنيين و الجيش مهني ، يكون لديه سيادة "اجبارية" على الدولة و ينغمس الجيش بشكل موسع في النظام ، و يكون الطريق الى الديمقراطية تدرجي و سلمي و تفاوضي.و تفسح المؤسسة العسكرية المجال امام حكومة مدنية عندما تدرك ضرورة هذا الامر للحفاظ على دورها في النظام السياسي و التدخل في الامور المهمة ،وان عليها التنازل عن الحكم المباشر ، و لكن سيبقى لها دور تواجهه الحكومة المدنية و من الامثلة على ذلك تركيا و البرتغال و تشيلي اذ استمر الجيش بممارسة السلطة مع وجود حكومة مدنية. فنجد انه وضع في الدستور نصوص تعطي المؤسسة العسكرية سلطات معينة ، و أوجد هيئات حكومية يسيطر عليها الجيش ، و اعطاء مناصب مهمة لضباط الجيش الكبار ، و ضمان استقلالية المؤسسة العسكرية من تدخل المدنيين في شؤونها مثل التدخل في الميزانية و شؤون افراد الجيش ، و حق التدخل في اوضاع الطوارىء ، و طبعا وضع القيود أو التحديد لبعض الاجراءات الانتخابية ، و حظر احزاب ترى فيها تهديدا لمصالحها [٢٩] .

يضع سعي القوى المجتمعية لاحداث تغيير في المجتمع و اسقاط النظام السلطوي عبء تفكيك النظام الذي كان قائما عليها و في نفس الوقت تنظيم نفسها و العمل على تغيير الترتيبات المؤسسية لمصلحتها ، و يعتمد هذا الامر على مدى قوة المجتمع المدني و ادراك المؤسسة العسكرية لقوة هذا المجتمع و من ثم قدرتها على التحرك و

المطالبة بوضع متميز، اي ان قوة المجتمع المدني مهمة في تحقيق الديمقراطي. و يفترض هلال فرج ان عملية الانتقال الى الديمقراطية ممكن ان تتحقق اذا حفظت مصالح العسكر بعد ان يتخلوا عن السلطة سواء بضمانهم وجود مواد في الدستور تحقق هذا الامر ، او بواسطة ادراكهم امكانية استمرارهم سياسيا عن طريق انتخابهم للحكم .لذا يرى ميلر ان اعطاء العسكر بعض الامتيازات من اجل الحفاظ على الانتقال الى الديمقراطية امر مفيد ، لكن هذا لا يمنع من التاكد من مراقبة السلطة المدنية للمؤسسة العسكرية و تدقيق ممارساتها[٣٠].

و يكون لحجم الجيش دوره ،ففي النظم التي يوجد فيها جيش كبير يكون اقل ميلا لدعم الديمقراطية و الانتخابات لانه قادر على قمع المقاومة ، و في هذه الحالة يمكن ان تستخدمه الحكومة للوقوف بوجه من يرغب بالتحول الديمقراطي لان مع هذا التحول يتم سحب الكثير من سلطاتهم و امتيازاتهم . اي ان الجيش يستفيد من حالة قمع الحريات او كونها قليلة لانه في ظل نظم مغلقة مثل هذه يصبح لديه قدرة للتاثير في السياسات الداخلية للبلد –اي يمارس مهام اكثر مما يفترض به –في حين لو كان النظام ديمقراطياً سيكون عليه ان يتنافس مع الاخرين من اجل الحصول على النفوذ و هنا تقل حصته من السلطة ان لم تنعدم [٣١].

و يختلف الحال عندما ترى المؤسسة العسكرية في النظام انه غير مهتم بتقديم او تخصيص موارد كافية لها فلا مانع لديها في هذه الحالة من دعم التحول الديمقراطي و الوقوف ضد النظام او على الاقل عدم الوقوف معه ، اذ سيكون لهم حصة في الآتي اذا دعموه ، او يكون لهم رأي في كيفية مآل الامور او توزيع الموارد . و اذا كانت الحكومة السلطوية غير راغبة بمشاركة الجيش معها في الحكم فلن يكون راغباً بدعمها . و في كل الاحوال اذا كان الجيش منفصل عن الحكومة –أي يتمتع بالمهنية –و لا يهتم بعقد صفقات سياسية يكون اكثر استقلالية اثناء المرحلة الانتقالية [٣٢] ، او حتى بعدها .

لن تجد المؤسسة العسكرية التي تربط وجودها بوجود الدولة صعوبة في فصل نفسها عن اية حكومة اذا ما اقتضى الامر ذلك و لنا في مصر مثال على ذلك ، اذ ترى ان الشعب هو مصدر سيادتها و شرعيتها لذا فهي مخولة من قبلهم للعمل من اجل المصلحة العليا . اما اذا ربطت المؤسسة العسكرية نفسها بنظام ما فلن تستطيع فصل نفسها عنه و تربط بقائها ببقاءه ،فهو مصدر سلطتها لذا عندما يحتاج الى حمايتها لن تتردد في الوقوف بوجه المدنيين لانهم عندئذ يشكلون تهديد ليس فقط للنظام و انما لوجودها نفسه [٣٣].

"اما صور انفصال العسكري عن السياسي فتحدث في اربعة ظروف ،الاول عندما يكون هناك قائد مقبول من قبل العسكر يرغب بان يترك الجيش السياسة ،الثاني ان يكون لدى هذا القائد القدرة على انشاء نظام بدون الحاجة الى دعم عسكري،الثالث ان يكون هناك نظام فعّال مفضل من قبل العسكر ، و اخيراً ان يكون لدى القوات المسلحة ثقة و احترام كبيرين للقائد فتعود الى ثكناتها عندما يطلب منها ذلك "[٣٤] .

المبحث الثاني –العلاقات المدنية–العسكرية و دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية

في مصر تم الربط بين المؤسسة العسكرية و بناء الدولة و الاستقلال ،و لذا فان معظم الرؤساء المصريين –عدا محمد مرسي –هم من العسكر دلالة على اهمية هذه المؤسسة و دورها في الحياة السياسية و الذي اتضح اثناء الاطاحة بالرئيس حسني مبارك و المرحلة التي تلته ،و كذلك اثناء الاطاحة بالرئيس محمد مرسي المدني الوحيد المنتخب الذي تولى الرئاسة في مصر [٣٥]. فمنذ سنة ١٩٥٢ كان للمؤسسة العسكرية دور مهم في رسم التوجه السياسي للبلاد ، اذ تم من خلال اعضائها اعادة صياغة شكل النظام السياسي وتوجهاته ،و يطلق على المؤسسة العسكرية المصرية انها صانعة الرؤساء ، و في الحقيقة ليست صانعة الرؤساء فحسب و انما صانعة للنخبة الحاكمة في كثير من الاحيان [٣٦].

وكان هناك اعتقاد سائد لدى الناس" ان الجيش لا يحتاج للاستيلاء على السلطة نظراً لانه يجلس بالفعل على قمتها "، اشارة منه الى ان الرئيس بالفعل كان ينتمي الى الجيش فضلاً عن تولي كبار الضباط مراكز مدنية متنوعة فيها .و هو الحامي الحقيقي للسلطة القائمة بل صاحبها بدون حاجة لان يحكم بشكل فعلي ، اذ لايحتاج لان يتولى الحكم مباشرة او ان يشارك فيه و انما يحمي الحكومة المدنية في ظل التوازن القائم في الدولة[٣٧]، وطيلة سنوات تمكنت المؤسسة العسكرية من الحكم دون ان يضطر العسكر للامساك بالسلطة بشكل مباشر ، ذلك انهم كانوا العمود الفقري للنظام و تم ارضاء مطالبهم من خلال نفوذ سياسي (غير مباشر) و نفوذ اقتصادي كبير ."وقد كان هناك دائما خط رفيع و لكن اساسي بين الجيش المندمج في النظام السياسي و الجيش كجزء مؤسسي في الدولة "، واذا اخذنا الجيش كوحدات عسكرية لم يكن لديه دور سياسي مباشر و انما كان هذا الدور للقيادات العليا التي شغلت مواقع عدة مختلفة داخل النظام السياسي .و بالعودة للجيش المصري فهو جيش محترف و يعمل على انه وحدة واحدة متكاملة يضم جميع ابناء المجتمع المصري فهناك تجنيد اجباري للذكور بين سن ١٨ و ٣٠ لمدة سنة و نصف الى ٣ سنوات و ٩ سنوات خدمة احتياط [٣٨].

اما كيف ينظر الشعب المصري الى جيشه ، فقد كانت النظرة نظرة احترام و تقدير فهو الحامي للوطن و لم يكن يعتبر جزء من الدولة العميقة التي بناها و عززها مبارك طيلة حكمه ، اذ ينظر اليها كمؤسسة محترفة تقوم على اساس الكفاءة و الامتياز و ليس على اساس الانتماء الفئوي او الطبقي ، كما ان للتجنيد الاجباري له دوره في تعزيز الصورة الوطنية للجيش ، و هو ما اشارت اليه مسوحات الرأي التي تُجرى في مصر اذ كان ينظر الى المؤسسة العسكرية على انها الاكثر احتراماً و تنظيماً[٣٩].

اختلفت درجة التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية باختلاف الاوضاع السياسية نفسها،اذ لم يتدخل الجيش في الحياة السياسية اثناء حكم عبد الناصر و السادات ، اذ بقي محايداً و لم يتدخل الا اثناء احداث انتفاضة الخبز سنة ١٩٧٧ بعد خروج مظاهرات بعد رفع الدعم عن بعض المنتجات الغذائية و بعد طلب من الرئيس الا ان

الجيش طالب الرئيس بالعدول عن قراراته و هذا ما فعله من اجل حماية الاستقرار الداخلي [٤٠] . ففي اثناء حكم السادات و بعده مبارك كانت المؤسسة قد ابتعدت عن السياسة الامر الذي عزز من صورتها لدى الشارع المصري بانها تجسيد للدولة و ليس لنظام او حاكم بعينه و من ثم تمكنت من ان تعمل كمنظمة مهنية محترفة [٤١].

و حاول الرئيس السادات و منذ ١٩٧٤ احداث تغيير على صعيد المؤسسة العسكرية و تعزيز مهنيتها من اجل ضمان عدم تدخلها في السياسة ،فقام بتغيير قيادة الجيش بشكل متواتر كجزء من سياسته في تعزيز مؤسسة الرئاسة مقابل المؤسسات الاخرى رغبة منه في تعزيز مكانته نفسها كرئيس للدولة[٤٢] . كما عمل على تحسين المستوى التعليمي للضباط ، فقد زاد عدد الضباط من خريجي الكليات من اقل ١% سنة ١٩٦٧ الى ٧٠ % سنة ١٩٩٤ .و اخذ الجيش نتيجة الانتقال الى الولايات المتحدة بدل الاتحاد السوفيتي في المساعدة و الاسلحة العسكرية يتغير ليكون اكثر تحديثا ، و تركت المؤسسة في نفس الوقت لتمارس حرية الحركة في مجالها الداخلي لتبنى على اساس الاستحقاق و الامتياز و تسيطر على التجنيد و التدريب و الحفاظ على تكاملها و هذا كله ساعد في تعزيزها كمؤسسة مستقلة لها احترامها على صعيد المجتمع و من ثم دعم تحركها في مرحلة ما بعد مبارك [٤٣].

وبخروج المتظاهرين باعداد كبيرة ضد نظام مبارك بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية لمصر و دور مهم للمؤسسة العسكرية فيها ، اذ حاولت الا تجعل الامور تتفاقم و تخرج عن نطاق سيطرتها [٤٤]، فاعلن الجيش ان مطالب المتظاهرين مشروعة ، و انه لن يستخدم القوة ضدهم ، لا بل ان بعض الضباط شاركوا المتظاهرين في ساحة التحرير –لاشعارهم بالاطمئنان –و بعد ذلك رفض الجيش اطلاق النار على المتظاهرين و اكد في بيان انه لن يستخدم القوة ضدهم من أجل فض المظاهرات [٤٥]، ذلك انه ادرك ردود الفعل التي ستكون على تصرفاته في هذه المرحلة الحرجة و التي ستفقده المصداقية اولاً ،و تهدده كمؤسسة ثانياً ،و التي من الممكن ان تزيد العنف ثالثاً ،و ربما ينتشر الى حالة من الفوضى تهدد استقرار الدولة ككل .، بالتاكيد ان قيادات المؤسسة

العسكرية في حسابها للامور كانت اكثر عقلانية لذا لم تقف في صف مبارك و لم تطلق النار على المتظاهرين ، فهذه العملية لو حدثت كانت أثرت على تماسك المؤسسة العسكرية نفسها كوحدة واحدة فضلاً عن مكانتها في المجتمع المصري ، فالمجندين في الجيش هم ابناء الشعب و لذا لديهم ارتباطات واسعة بالمجتمع الاكبر ومن الممكن ان يرفض الضباط و الجنود اطاعة اوامر اطلاق النار و هنا تكون المؤسسة نفسها امام معضلة ، يضاف لذلك فقدانها لوضعها المتميز طيلة السنوات السابقة بانها المدافعة عن الامة و حامية لها [٤٦].

مع أحداث يناير ٢٠١١ اجتمع المجلس الاعلى للقوات المسلحة* في ١٠ شباط دون القائد الاعلى ـ مبارك ـ أو نائبه المعين حديثا آنذاك ـ عمر سليمان ـ وكانت هذه المرة الثالثة التي يجتمع فيها المجلس لحدث مهم ـ المرة الاولى سنة ١٩٦٧ و الثانية سنة ١٩٧٣ ـ و وجه المجلس رسالة يوضح فيها انه مع المتظاهرين ، فلن يطلق النار عليهم او يفرقهم ، و انه يرى ان مطالبهم مشروعة و حذر من المساس بأمن الامة و الشعب و انه اي الجيش يشترك مع الناس في اهدافهم المتمثلة بازالة مبارك و نهاية الحكومة.و كانت الحكومة قد ادركت نتيجة موقف الجيش انها لن تستطيع الوقوف بوجه المتظاهرين لوحدها لذا آثرت السلامة و الخروج بكرامة فقدم مبارك استقالته في ١١ شباط ٢٠١١ والتي قرأها عمر سليمان و اعلن ان الحكم سينتقل الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة [٤٧].

يمكن القول هنا اننا امام مؤسسة مهنية ظلت الى حد ما تمارس دور الحارس للدولة و للنظام القائم فيها و كانت الحتمية الوظيفية هي السائدة لديها اي انها تمارس عملها بعيدا عن التدخل في السياسة اذ تنشغل بزيادة فاعليتها و قوتها كمؤسسة مهمتها الدفاع عن الوطن ، اي ان الكفة كانت تميل لصالح الحتمية الوظيفية و لكن عندما احتاج المجتمع لها ، اي عند ثقل كفة الحتمية الاجتماعية اضطرت المؤسسة للتدخل من اجل ممارسة الدور الحمائي ايضا و لكن هنا لم يكن حمائي للنظام و انما للدولة خوفا من سقوطها و انهيارها و للمجتمع من ان يدخل في حالة من الفوضى و الصراع

غير المنتهي فلم تخرج عن الصورة التي رسمها لها هنتغتون كمؤسسة احترافية ،فقد كانت المؤسسة العسكرية امام خيار اما ان تقف مع النظام الذي فقد شرعيته في اعين الناس و تقمع الشعب و اما ان تقف مع الشعب على حساب النظام و بالطبع كان عليها حساب مصالحها الذاتية كمؤسسة ، فمن الممكن في ظل حالة الفوضى ان تتاثر هي و تضطر للدخول في صراع داخلي يهدد تماسكها هي الاخرى، لذا اثرت خيار التدخل للامساك بزمام الامور .

بتنحي مبارك و استلام المجلس الاعلى للقوات المسلحة السلطة اعتقد البعض ان هذا الامر سيودي بالديمقراطية الى التهلكة ، و كان هذا المجلس المكون من ١٩ ضابط موجود قبل ٢٥ يناير لكنه لم يكن يمارس اي دور سياسي و اصبح في هذه المرحلة يمثل السلطة التشريعية و التنفيذية في آن واحد ، وقام اولاً بتعطيل دستور ١٩٧١ و البرلمان ،و صرح بانه سيقوم بادارة البلاد لمدة مؤقتة ـ ٦ اشهر ـ او الى ان تقام انتخابات برلمانية و رئاسية [٤٨] .اي انه اخذ يمارس سلطات لم يكن يتمتع بها بشكل مباشر في الحياة السياسية و هذا ما يعيدنا الى البحث في طبيعة المؤسسة العسكرية المصرية .

المطلب الاول ـ طبيعة المؤسسة العسكرية المصرية

رغم اشتراك المؤسسة العسكرية المصرية في الصفات مع غيرها من المؤسسات العسكرية في الدول العربية الا انها لها خصوصيتها و تمتعت بالكثير من الامتيازات التي اعطتها استقلاليتها .

فقد اخذ الجيش يتمتع بامتيازات كثيرة بدأت مع ثورة يوليو حينما تولى العسكريون المناصب المدنية ، و تكرس الامر في دستور ١٩٧١ بمنح المحاربين القدامى الحق بتولي الوظائف المدنية و قد استخدم هذا الامر من قبل رأس السلطة السياسية لتحقيق أمرين ، الاول التخلص من الضباط الذين يعتقد انهم يشكلون تهديداً له و ايضاً مكافاة البعض الآخر عند انتهاء خدمتهم العسكرية ،كما انه يحقق امر مهم الا وهو السيطرة على الادارة المدنية من قبل اشخاص يعتقد بولائهم له ،دون اهتمام بمدى ملائمتهم

للموقع الجديد الذي يخدمون فيه ، و اصبحت كأنما هناك حصة ثابتة للعسكر في المؤسسات المدنية من محافظين و الحكم المحلي و الشريحة العليا من الوزارات الاقتصادية و الخدمية. في عهد عبد الناصر كان الضابط يُخير بين ان يبقى بمهنته العسكرية و بين ان يتركها و يتولى مهمة مدنية لكن بعد ذلك اختلف الامر في عهد السادات و زاد بشكل كبير في عهد مبارك اذ اصبح للضابط بعد ان يتقاعد الحق في تولي مناصب في الادارة المدنية و ليس فقط من ذوي الرتب العليا و انما من رتب متوسطة ايضاً و ياخذ راتب تقاعدي من الدولة زائداً امتيازات المنصب الذي يتولاه اي يحصل على الاموال من جهتين عسكرية و مدنية و هو في نفس الوقت يضمن تواجد العسكر في المؤسسات المدنية للدولة .[٤٩] فكان الكثير من الضباط بعد تقاعدهم يعينون في المواقع المختلفة مثل مجالس ادارة الشركات العامة و المنافع العامة و غيرها و في الوزارات المختلفة وفقاً لعمل كل عسكري ، فمثلاً من كان في القوة الجوية يذهب الى مجال الطيران المدني و المطارات ، وضباط البحرية فيما يتعلق بالموانيء و قناة السويس ، و المشاة الى البناء و النقل و هكذا. و ايضاً يعينون كمحافظين و وكلاء محافظين و رؤساء المدن و الاحياء ،مثلا في عهد مبارك من بين ١٥٦ محافظ كان ٦٣ منهم ضابط ، و في محافظة القاهرة ١٤ من اصل ٢٥ قسم اداري كان يراسه ضابط [٥٠] .اي تطور دور المؤسسة العسكرية المسؤولة عن حماية الدولة من الاخطار الخارجية ليأخذ بعداً مختلفاً و يشارك اعضائها ـ و ان بعد تقاعدهم ـ في ادارة اجهزة الدولة المختلفة. ويمكن القول ان العسكري بحكم التدريب و الثقافة العسكرية لسنوات طويلة يبقى محتفظاً بولائه للمؤسسة الام و لا تزال العقلية العسكرية مهيمنة عليه في ادارة الامور و بالطبع تضمن المؤسسة العسكرية ان لها اتباع مخلصين في الاجهزة المختلفة فكما لو انها تحكم و ان بشكل غير مباشر .

أثناء حكم مبارك حصل نوع من الاتفاق بين مبارك و المؤسسة العسكرية تمثل في ان تترك المؤسسة العسكرية لشؤونها مقابل ابتعادها عن السياسة ، فكان وزير الدفاع الرجل القوي في الجيش و تمتع افراده بامتيازات كثيرة ، اما ادارة الدولة فقام بها الرئيس مع

اجهزة الامن و المخابرات ، لكن هذا لا يمنع ان المؤسسة العسكرية ظلت هي الاقوى ، كما انها ظلت الاكثر شعبية لدى الناس نظرا لابتعادها عن السياسة التي كان النظام و دوائره الامنية الاخرى التي كانت في تماس مباشر و مستمر معهم ورغم انها تدخلت سنة ١٩٨٦ في قمع تمرد قوات الامن المركزي المطالبة بزيادة الرواتب لكنها لم تستغل الفرصة و عادت الى وضعها الطبيعي. وكان الجيش المصري بعد ١٩٧٣ و لتغير الظروف السياسية و المجتمعية و بالذات بعد توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل يواجه مشكلة تغيير العقيدة العسكرية و مشكلة تقليص عدد افراده (او بالاحرى قيادات معينة فيه) و محاولة توجيه علاقته مع المجتمع و الدولة ، و كان الحل في اولاً التوجه نحو العقيدة الغربية من خلال ادخال نظم الادارة و التكنولوجيا الغربية الى الجيش ، و ثانياً ادماجه في العملية التنموية في الدولة من خلال تولي الوظائف في اجهزتها، اذ وضع قانون انشاء جهاز الخدمة الوطنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ و ادخال وزيرالدفاع للجنة السياسات العليا ، و قد منح هذا القانون المؤسسة العسكرية الاستقلالية المالية و سمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري تضع فيه اموالها مما جعل لها دور كبير في مشروعات الدولة من بنى تحتية و رفاه و خدمات[٥١]، و هو ما اثر في زيادة قوة المؤسسة و استقلاليتها اقتصاديا بحيث لا تضطر للخضوع للتقلبات التي تطرأ على اقتصاد البلد .

المطلب الثاني ـ الوضع الاقتصادي المتميز للجيش الذي ساعده في ان يكون مؤسسة مستقلة

احتاج السادات الجيش من اجل اسناد نظامه ضد المعارضة ، و احتاج اليه نظام مبارك فيما بعد لذات الغرض، حصل الجيش مقابل ذلك على امتيازات كثيرة اعطته استقلالية كبيرة مثل الحق في حساب بنكي غير حساب الحكومة و القيام بنشاطات اقتصادية و خدماتية و اصبح له اقتصاده المستقل عن اقتصاد الدولة و ازماته المستمرة ، و بالتالي تحولت المؤسسة العسكرية الى مجتمع عسكري خاص و مستقل اسماها البعض بـ "جمهورية ضباط ذات اقتصاد مواز "[٥٢] و ربما الى دولة داخل الدولة .

ظهرت حاجة لسد مصارف المؤسسة العسكرية نظرا لحجم عدد افراد الجيش الذي يكلف الميزانية العامة للدولة الكثير ، اذ بلغت الميزانية العسكرية نحو ٣٣% من ميزانية الدولة منتصف السبعينات و هنا كان لا بد من ايجاد حل و فعلا انخفضت الى ٥و١٩ % سنة ١٩٨٠ و ١١% منتصف التسعينات و وصلت الى ٢و٢ % سنة ٢٠١٠ ، و كان الحل في البحث عن وسائل تمويل ذاتية تضمن لافراد الجيش حياة لائقة من خلال تعظيم دور الجيش اقتصاديا ، فضلاً عن قيامه بمشروعات سكنية و صحية و تعليمية و اجتماعية و حتى شبكات استهلاكية لافراده لتحقيق الاكتفاء الذاتي و من ثم اخذ بعد ذلك يدخل القطاع العام ليدخل في القطاع العقاري و السوق الاستهلاكي بحثا عن الربح . و اطلقت تسمية "جمهورية الضباط " على المؤسسة العسكرية للدلالة على الدولة داخل الدولة و بالذات في المجال الاقتصادي اذ تمتع الجيش باقتصاد قوي مستقل ، وقد بلغ النشاط الاقتصادي للجيش ما قيمته مليار دولار سنة ٢٠١٠ بحسب ما صرح به اللواء محمود نصر (مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية و عضو المجلس الاعلى للقوات المسلحة) في اجتماع مفتوح سنة ٢٠١٢ في القاهرة [٥٣].

و كان للمشير ابو غزالة –وزير الدفاع اثناء حكم السادات و ثم في عهد مبارك –دوره في تنمية الواقع الاقتصادي للجيش ، فقد عرض على السادات القيام بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للجيش عن طريق انشاء مشروعات غذائية و استمر تنفيذ المشروع و تبعاته للاستفادة من المنتجات الزراعية و الحيوانية المرتبطة بها فاقيمت مصانع مهمة ، فضلاً عن المصانع الحربية فقد انشيء في عهده –أي ابو غزالة –مصنع خاص بتجميع دبابة ابرامز**A1** و مصنع ٩٩ المتقدم و وصلت صادرات مصر العسكرية سنة ١٩٨٤ الى اكثر من بليون دولار [٥٤].

بدأت وزارة الدفاع المصرية سنة ١٩٨١ بتعزيز وضعها الاقتصادي و في نفس الوقت محاولة لدعم الفئات الضعيفة في البلد فأنشأت ما يسمى بمؤسسة منتجات الخدمة الوطنية التي تقدم منتجات للطبقات الوسطى و الدنيا ، فضلاً عن شركات اخرى و

كانت الاعمال الاقتصادية للمؤسسة العسكرية تعمل دون رقابة مدنية و ليس لهيئة المحاسبات المركزية سلطة رقابية على اعمالها [٥٥].

وهناك ٣ اجهزة عسكرية تقوم بدور في الصناعة و الاقتصاد الخدمي هي : جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي يمتلك ٩ شركات و يتولى مهمة الامن الغذائي ، و وزارة الانتاج الحربي التي تمتلك ٨ معامل تصنيع و جزء من انتاجها يذهب للسوق المدنية، و الهيئة العربية للتصنيع و لديها ١١ معمل و شركة و يذهب ٧٠ % من انتاجها للسوق المدنية[٥٦]. و لكل شركة مصنع خاص بخطي انتاج مدني و عسكري ، يضاف لهذه الشركات مراكز بحثية متخصصة تعمل وفق احدث التقنيات [٥٧] .فاخذت الصناعات العسكرية تشمل اضافة الى الاسلحة و البنى التحتية و الادوات الكهربائية والاغذية و السيارات و مواد البناء و الادوية و حتى القرطاسية [٥٨].

طورت المؤسسة العسكرية اقتصادها بشكل كبيراذ تمتلك مصانع و اراضي و خدمات ، و يتمتع افراد الجيش و اسرهم بشراء بضائع و سلع من الاسواق التابعة للجيش وبخصومات ، وشراء البنزين من المحطات التابعة للجيش . وكان في البداية لخدمة اعضاء الجيش ليتطور و يصبح اقتصاداً ربحياً يشترك مع الشركات المحلية و الاجنبية و امتد نشاطه الى خارج البلد ، و ساعده في هذا الامر وجود عمالة رخيصة من مجندي الجيش وامتيازات ممنوحة له من الدولة في مجال الاعفاء من الضرائب و ملكية لمساحات واسعة من الاراضي، فقد جنى الجيش مثلا سنة ٢٠١٢ ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار عوائد[٥٩].

يشكل التصنيع العسكري رافد مهم من روافد اقتصاد المؤسسة العسكرية فضلاً عن بعده الامني اذ يسد حاجة الجيش من التسلح و الفائض يتم بيعه للخارج مما يشكل مصدر دخل مهم و يزيد من القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكري، و لا بد من ذكر ان المشروعات التابعة للجيش تحصل على اعفاءات من الضرائب كما اسلفنا و كما تحصل على الكهرباء باسعار مدعومة و كذلك المواد البترولية [٦٠].

مع بدء نظام مبارك لعمليات الخصصة اخذ هذا الامر يشكل تهديد لاقتصاد الجيش ، ذلك ان الشركات العامة تحولت الى ملكية خاصة لبعض الراسماليين ـ من اصدقاء النظام ـ و اخذ النظام يطبق سياسات اقتصادية جديدة ادخلت المؤسسة العسكرية في منافسة مع هؤلاء الرأسماليين (الليبراليين الجدد) و من ثم عملت على تنويع نشاطاتها الاقتصادية و مداها كي تقدر على المنافسة و تحاول الحفاظ على ميزة تنافسية معهم و بدات مثلا بتمويل الصناعات التكنولوجية لقطاعات خاصة محلية و اجنبية ، و الشراكة مع رجال اعمال مصريين و كذلك شركات اجنبية ، و دخول مشاريع جديدة مثل الطب و المنشات الطبية و غيرها [٦١].

ترى المؤسسة العسكرية ان مجمع الاعمال الاقتصادي التابع لها امر مهم جدا و حيوي بالنسبة لادامتها كمؤسسة ، و بالنسبة للاقتصاد المصري ايضا اذ تسيطر المؤسسة على معظم صناعة الغذاء و الالكترونيات و البنية التحتية و حتى السياحة ، و يقدر المحللون ان اعمال المؤسسة العسكرية تشكل نسبة بين ١٠ و ٤٠ % من الناتج القومي الاجمالي لمصر ، فنجاح اقتصادها و استمراره مهم بالنسبة للاقتصاد المصري فالاثنان مترابطان ، و استقرار الاقتصاد المصري و استقرار الاوضاع المصرية مهم بالنسبة لهم لذا يحاولون دائما و يهتمون بان يكون لهم دور في المفاوضات المتعلقة بها . وقبيل احداث يناير ٢٠١١ كان الجيش ينظر بعين الشك الى النخبة الاقتصادية المتكونة من رجال اعمال مرتبطين بجمال مبارك ابن الرئيس حسني مبارك و التي تستغل خيرات البلد لصالحها تاركة غالبية السكان في حالة فقيرة ، و كان هناك تخوف من لدن المؤسسة من وراثة جمال لابيه في الحكم [٦٢].

واضحت هناك منافسة بين شركات الجيش و شركات القطاع المدني ، فقد شجع الانفتاح الاقتصادي البرجوازية على الاستثمار بمختلف انواعه و انتهت هذه المنافسة الى حصول نوع من التعاون بين الطرفين و نشوء شبكة مصالح بينهما فقد كان الجيش يعطي حصة من مشروعاته الى رجال الاعمال في شراكات معهم [٦٣].و حسب المحللين لا احد يعرف مدى سيطرة الجيش على الاقتصاد المصري الا انهم يقدرون انه بين ٥ –

٤٠ %، اما ممتلكاته فتوضع تحت خانة اسرار الدولة و التي يصعب تقديرها نظرا لانتشارها في جميع البلد [٦٤].

ويمكن القول ان الجيش عمل طوال المراحل السابقة كمؤسسة قائمة بذاتها تقوم على المهنية و الخبرة و الاستحقاق الا انها منشغلة بمصالحها الذاتية ككيان بحد ذاته و لم تتدخل في السياسة بشكل مباشر ، اذ كانت تمارس دور الحارس و الحامي للدولة و للنظام و ليس الحاكم او المشرف ، فلم تمارس هذين الدورين الا بعد ٢٠١١ .

المبحث الثالث –تطور الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر

و لم يأت تدخلها اعتباطا اذ كان عليها الاختيار في هذه المرحلة بين ان تدعم نظام بعينه و تربط نفسها به و بين ان تربط نفسها بالدولة و مصلحتها في البقاء و الاستمرار ، و كان خيارها الاخير هو الذي ساد لديها . و في الحقيقة لم تكن المؤسسة العسكرية راضية عن سنوات حكم مبارك الاخيرة و مسألة توريثه السلطة لابنه جمال و قد اشارت وثيقة قام بتسريبها موقع و يكليكس صادرة عن السفارة الامريكية في القاهرة ابريل ٢٠٠٧ الى عدم رضا المشير طنطاوي ـ وزير الدفاع انذاك ـ و اللواء عمر سليمان على تولي جمال مبارك الحكم بعد ابيه.اعتقد بعض العسكريين ان الجيش لم تعد له المكانة التي كان يتمتع بها في السابق ، و اذا جاء جمال مبارك بعد ابيه ستسوء الامور اكثر نظرا لعلاقته بمجموعة من رجال الاعمال الذين اخذوا يؤثرون في توجه مصر الاقتصادي و السياسي الامر الذي سيزيد من تراجع دور الجيش في الحياة السياسية و الاقتصادية للدولة على حد سواء. يضاف الى انه كان غير مناسب نظراً لانه لم يأت من المؤسسة العسكرية ، فجميع رؤساء مصر منذ سنة ١٩٥٢ كانوا من العسكريين ، فضلاً عن عدم رضاهم عن مسالة التوريث نفسها .و كان راس قيادة الجيش ممثلة بالمشير طنطاوي غير راض عن خصخصة شركات القطاع العام و تدخل شخصيا لمنع خصخصة البعض منها [٦٥].

القادة العسكريون كفاعلين من الطبيعي ان ينشغلوا بمصالحهم الذاتية ، كما ان الجيش كمؤسسة من الطبيعي ان يهتم بمصلحته و التي تتمثل في الحفاظ على وضعه المتميز

في المجتمع و الدولة و الحفاظ على استقرار الدولة لان فيه حفاظ على مصالحه ، فمثلا هو في دول مثل تركيا و مصر يتمتع بامتيازات اجتماعية و اقتصادية يسعى للحفاظ عليها و استمرارها . كما ان عدم الاستقرار الداخلي يهدد مهمة الجيش الاساسية الا و هي الحماية من الاعداء الخارجيين اذ سيتم تشتيت انتباهه الى اكثر من جهة و يضعف مهمته الاساسية ، لذا يسعى الجيش لتحقيق هذين الهدفين باعتبارهما متماشيين معاً ، المصلحة الذاتية و مصلحة الامة [٦٦].

على الجيش في ظل النظام السلطوي ان يزن العلاقة بين النظام و الشعب بشكل جيد ، فاذا كان النظام قوي بما فيه الكفاية لقمع المعارضة عندئذ يقف الجيش معه حفاظاً على الاستقرار و على امتيازاته ، فقد دعم الجيش مبارك مدة طويلة و الاخير تمكن من ابقاء المعارضة بشكل مسيطرعليه طوال هذه المدة الى اوائل سنة ٢٠١١ [٦٧] .و لكن اذا تغيرت موازين القوى ضد النظام السلطوي الحاكم لتصبح لصالح الشعب و تغدو المعارضة قوية بما فيه الكفاية لتتحدى النظام و تصد قمعه عندئذ يكون الجيش امام اكثر من خيار ، اما ان يقف الى جانب النظام السلطوي و يقمع المعارضة بالقوة ، او ان ياخذ دوراً محايداً و يترك للمتظاهرين العمل و ان تاخذ الثورة مجراها ، لكن هذا الخيار غير محمود العواقب بالنسبة لمصلحة الجيش لان من قام بالفعل هو من يكون مسؤول عن عملية الانتقال الديمقراطي و بالتالي لن يكون له دور ، و هناك الخيار الثالث هو ان يدبر الجيش الانقلاب و ياخذ السلطة من النظام السلطوي و يشرف هو على عملية الانتقال الديمقراطي [٦٨]، و هو ما حاولت المؤسسة العسكرية العمل به اي الاشراف على عملية الانتقال الديمقراطي.

و هنا اخذ المجلس الاعلى للقوات المسلحة زمام الامور و أعلن في ١٣ شباط ٢٠١١عن نيته لادارة البلاد بشكل مؤقت الى ان يتم وضع دستور جديد و حدوث انتخابات تشريعية و رئاسية [٦٩]،اي انه اخذ دور الحاكم بشكل علني لتكون الدولة خاضعة لحكم عسكري مباشر و عمل على احداث تغييرات لضمان مباشرته للامور و وعد باجراء انتخابات تشريعية و رئاسية .

فقد اصدر المجلس الاعلى اعلانا دستوريا من ١١ مادة –في ٣٠ اذار ٢٠١١ – منح نفسه بموجبه السلطات التشريعية و التنفيذية من اجل ادارة شؤون البلاد ، و الذي حصل على موافقة ٧٧ % من المستفتين ، تم فيه امور عدة منها تعديل صلاحيات المجلس العسكري و تقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية و البرلمان ، و اضاف الجيش الى هذا الاعلان الدستوري تعديلين في ايلول و نوفمبر ٢٠١١ فيما يخص الانتخابات بجعلها مناصفة بين القوائم و النظام الفردي ، و سمح لمصريي الخارج بالتصويت [٧٠].

و بالفعل اقيمت انتخابات للبرلمان بغرفتيه حصل فيها الاخوان المسلمون والاحزاب الاسلامية على الاغلبية ولكن تم حل البرلمان بقرار من المحكمة الدستورية العليا بعد ذلك بمدة [٧١]، و نتيجة لحل البرلمان ظل المجلس الاعلى محتفظا بالسلطات التشريعية و التنفيذية الى ان تم انتخاب رئيس في حزيران ٢٠١٢ [٧٢]. اذ اصدر المجلس الاعلى اعلان دستوري مكمل للاعلان الدستوري الذي صدر في مارس ٢٠١١ –و حصل هذا في حزيران ٢٠١٢ –منح فيه نفسه صلاحيات واسعة ، بدأ فيها بجعل السلطة التشريعية من نصيبه الى ان يتم انتخاب برلمان جديد ، اما فيما يتعلق بامور المؤسسة العسكرية نفسها مثل الميزانية و تعيين القادة واعلان الحرب وتامين البلاد و حماية المنشات الحيوية فهو من اختصاصه ،و اعطى نفسه الحق في تشكيل جمعية تاسيسية لوضع دستور خلال اسبوع اذا ما حدث شيء يمنع عمل الجمعية التاسيسية ، كما له حق في تعيين ١٠ اعضاء بمجلس الشعب و ثلث اعضاء مجلس الشورى [٧٣] .

اثناء المرحلة الانتقالية اختار المجلس الاعلى للقوات المسلحة وزارة كان فيها عدد من الوزراء خدموا اثناء حكم مبارك ،اي استخدم طريقة دمج اعضاء من النظام القديم بالحكم اثناء المرحلة الانتقالية من اجل التقليل من مقاومتهم للتغيير و في نفس الوقت يكون هؤلاء اكثر ادراكاً و معرفة بادارة الدولة نظراً لممارستهم لها لمدة طويلة .ومع هذا

كان الدور المهيمن اثناء هذه المرحلة الانتقالية للعسكر اما المدنيين فكان دورهم قليل الامر الذي دفع الكثيرين للتظاهر احتجاجاً على "حكم العسكر"[٧٤] .

اثناء كتابة الدستور تم اعطاء المؤسسة العسكرية وضعية متميزة في المسودة ـ و هو امر طبيعي اذ لابد لها من ان تضمن مصالحها المستقبلية كمؤسسة لها استقلاليتها و الا يتدخل احد في شؤونها و تبقى تمارس دور على صعيد السياسة اي تمارس دور المشرف ـ الامر الذي ادى الى خروج مظاهرات رافضة لهذه الوضعية في تشرين الثاني ٢٠١١ دفعت حكومة عصام شرف . المدنية ـ للاستقالة .و عين كمال الجنزوري بدلاً منه و الذي وعد باقامة انتخابات رئاسية في حزيران ٢٠١٢ .وعمل الاخوان المسلمون على عقد اتفاق سري مع الجيش ـ و هو امر ممكن اذ تحاول المؤسسة نظرا لقوة جهات بعينها ان تعقد اتفاقات لتقاسم السلطة فيما بينهم او على الاقل الحفاظ على مصالحهم المستقبلية ـ تم بموجبه الاتفاق على وقف التظاهر مقابل الحصول على حقوق سياسية لا بل علقوا على المظاهرات بكونها غير قانونية و قاموا بمظاهرات مضادة ، و اضطر المجلس الاعلى و الشرطة لفض المظاهرات بالقوة و اعتقال بعض المتظاهرين [٧٥]، و قد وعد الجيش بعقد انتخابات برلمانية من اجل تحويل السلطة بالتدريج الى المدنيين ، و لم تكن الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة تمتلك شبكات انتخابية واسعة ما عدا الاخوان المسلمين ممثلين بحزب الحرية و العدالة و السلفيين بحزب النور هم الذين كانوا اكثر تنظيما و يمتلكون شبكات في السابق ساعدتهم بالحصول على اصوات الناخبين [٧٦]. في السابق تم منع الاحزاب الدينية من العمل في دستور ١٩٧١ و لم يسمح لاي حزب ديني بان يتسجل الا انه بعد الاطاحة بمبارك تم ايقاف العمل بالدستور و تمكن الاخوان المسلمون من تشكيل حزب الحرية و العدالة ، كما تمكن السلفيون من تشكيل حزب النور و خاض الاثنان الانتخابات و فازا معا بنسبة عالية في البرلمان الامر الذي اثار مخاوف الاحزاب العلمانية و من ورائهم و دفعوا باتجاه الاطاحة بالنظام القائم [٧٧] .

كان الوضع ليس بالسهل بالنسبة للجيش فمن جهة هو يتخوف من ان استمراره بالحكم بشكل مباشر لمدة طويلة قد يفقده الكثير من مكانته ، و في نفس الوقت التخلي عن السلطة لحكومة مدنية قبل ان يضمن مصالحه الحالية و المستقبلية ستكون له نتائج سلبية عليهم.ذلك ان الجيش بمرور الايام و نتيجة المشاكل التي اخذت تزداد في البلد و الاخطاء الكثيرة التي حصلت اخذ يفقد بعض من الصورة الايجابية التي يمتلكها و من رصيده لدى الناس .[٧٨]يمكن القول ان راي فوكوياما في الانتقال الديمقراطي صحيح في هذه المرحلة ، فقد حدث حراك من قبل الجماهير للاطاحة بالنظام و تمت الاطاحة به بالفعل و وقف الجيش مع الجماهير ، و اقيمت انتخابات ، لكن مسالة تقديم الخدمات و حصول اتفاق بين الجميع على شكل المرحلة الجديدة امر صعب التحقيق الامر الذي ادى حصول تعقيدات في عملية الانتقال.

و بحصول انتخابات رئاسية و فوز مرشح الاخوان محمد مرسي بالرئاسة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المدنية ـ العسكرية ، بنيت على مخاوف كل طرف من الطرف الآخر ، فالاخوان لديهم شكوك تجاه المؤسسة العسكرية من انها تحاول الحد من نفوذهم و تغلغلهم في المجتمع و الدولة فضلاً عن تخوفهم من تاريخ تعامل قيادات الدولة في السابق معهم و جميعهم كانوا من ابناء المؤسسة العسكرية، و في نفس الوقت تتخوف المؤسسة العسكرية ـ العلمانية ـ من طموحات الاخوان في الحكم و السيطرة فكان هناك اشبه ما يكون صراع ارادات بين الطرفين و ايهما يسبق الثاني في الحفاظ على مكتسباته و مد نفوذه . ادرك الاخوان المسلمون ان الجيش هو العقبة الرئيسة امام احكام هيمنتهم على الدولة ، لذا لابد من التخلص من هيمنته على مفاصل الدولة و التي تعززت بعد الاطاحة بحكم مبارك ، اما الجيش فيعلم ان الاخوان يحاولون تفكيك هيمنته و التخلص من سيطرته ،وان اهدافهم تكمن في السيطرة على الدولة بشكل كامل ، اي انه صراع بين جهتين كل منهما تحاول الوقوف بوجه الاخرى و الحد من نفوذها [٧٩].

و يضاف الى هذين الطرفين القوى السياسية الاخرى التي لم تتمكن من ادارة اختلافها في ظل المؤسسات المنتخبة و حاولت كل منها جذب الجيش الى جانبها ضد القوى الاخرى و هنا اخذت المؤسسة العسكرية تبدو انها الشيء الوحيد الذي اجمعت عليه كل القوى السياسية بعده القوة الثابتة الوحيدة [٨٠].و في نفس الوقت حاولت المؤسسة العسكرية ان تبدو انها تقف الى جانب الشعب و ارادته في كل مرة ، كي يبدو ان كل تصرف تقوم هي به انما يكون لمصلحته فقط ،ونحاول هنا ان نوضح الصراع بين السلطة المدنية ممثلة بالحكومة وبين المؤسسة العسكرية

عمل الرئيس محمد مرسي على تطبيق ما امكنه مما نصح به هنتغتون من تقليل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بعد التغيير و مجيء حكومة منتخبة و تتمثل في :تغيير الموظفين العسكريين في وزارة الدفاع بآخرين مدنيين ، محاولة احداث تغيير في قيادات الجيش عن طريق احالة الضباط الكبار في عهد النظام السابق الى التقاعد او تشجيعهم عليه ، جعل الجيش خاضع للسلطة التشريعية و القضائية بشكل من الاشكال ،تقليل ميزانية الجيش و ايضا عدد افراده و ان كان هذا الامر ليس بالسهل نظراً لان للجيش و بالذات في دول العالم الثالث دور في التنمية و بناء الامة الامر الذي يجعله بحاجة الى موارد فضلاً عن كونه بوتقة لصهر الخلافات بين ابناء الامة الواحدة ، التدخل في نظام تعليم الجيش و تغييره ، العمل على توجيه الجيش للقيام بالمهمة الاصلية التي يوجد من اجلها الا و هي حماية البلد من الاعداء الخارجيين و التقليل من دورهم في النشاطات الداخلية المختلفة و غير المرتبطة بالمهمة الاساسية او الهدف الاساسي مثل تقليل دورهم الاقتصادي عن طريق خصخصة الشركات العسكرية و في نفس الوقت توجيه الموارد نحو تحديث المعدات القتالية من اجل ارضاءهم و اشعارهم باهميتهم و مكانتهم [٨١].

اذ عمل الرئيس مرسي على اصدار اعلان دستوري في نوفمبر ٢٠١٢ حصّن فيه الجمعية التأسيسية من الحل و اطال مدة عملها لاكمال اعداد الدستور و عاد في ديسمبر ٢٠١٢ لاصدار اعلان دستوري جديد ذكر فيه انه في حالة عدم موافقة

الشعب على الدستور سيدعو لانتخاب جمعية تاسيسية جديدة [٨٢]،و ذلك من اجل الحد من تدخل المجلس الاعلى في هذا الامر .

و استغل الرئيس مرسي حادثة قتل جنود مصريين في سيناء للتخلص من القيادات العسكرية و الامنية من الحرس القديم التي يرى فيها تهديدا لسلطته فقام باقالة وزير الدفاع المشير طنطاوي ، سامي عنان رئيس الاركان ، و رئيس جهاز المخابرات مراد موافي و رئيس الحرس الجمهوري محمد نجيب عبد السلام ، و رئيس الشرطة العسكرية حمدي بدين و مدير امن القاهرة محسن مراد و رئيس قوات الامن المركزي عماد الوكيل [٨٣]، و جاء بمدير المخابرات الحربية اللواء عبد الفتاح السيسي بعد ترقيته الى فريق اول وزيراً للدفاع ، و اصبح اللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني رئيس اركان حرب القوات المسلحة ، و تمت اقالة قائد القوات البحرية الفريق مهاب مميش و تعيينه رئيس لهيئة قناة السويس [٨٤].

وفي نفس الوقت عمل مرسي على اعطاء بعض المكاسب للمؤسسة العسكرية التي قد لا تهدد نفوذ الاخوان في المرحلة الحالية و تجعلها تطمئن، و ادراكاً منهم لاهمية الاوضاع الاقتصادية لها حاول الاخوان المسلمون من خلال الرئيس مرسي طمأنة المخاوف الاقتصادية من خلال تقديم التنازلات لها مثل ما يتعلق بميزانية الجيش باستمرار كونها سرية ، فضلا عن طمأنة مخاوفهم فيما يتعلق بالصلاحيات القضائية للمحاكم العسكرية على المدنيين واستمرارها ، الا ان الجيش كان متخوفا من امكانية عدم التزام مرسي بهذا الامر في المستقبل [٨٥].

و وضع دستور ٢٠١٣ صلاحيات للمؤسسة العسكرية مثل في المادة ٢٠٣ من جعل مجلس الدفاع الوطني مسؤول عن مناقشة موازنة القوات المسلحة و التي تذكر كرقم نهائي في الموازنة العامة ، و المادة ٢٠٤ التي اعطت صلاحية القضاء العسكري محاكمة المدنيين في الجرائم التي تشكل اعتداء مباشر على كل ما يتعلق بالقوات المسلحة [٨٦].

اما المجلس الاعلى فقد عمل على الحد من سلطات الرئيس اذ قام باصدار ملحق بالاعلان الدستوري في تموز ٢٠١٢ اعطى نفسه حق تولي التشريع بعد ان يتم حل البرلمان ، وحقه في تشكيل جمعية تاسيسية تقوم بوضع دستور ، و تشكيل مجلس دفاع وطني غالبية اعضائه من العسكريين ، و اعطى للمخابرات العسكرية و الشرطة العسكرية الحق باعتقال المدنيين [٨٧].

و تم تشكيل مجلس الدفاع الوطني ـ المذكور اعلاه ـ لتكون له مهام جديدة على الصعيد الحكومي و هو ما يطلق عليه البعض بقيام المؤسسة العسكرية بانشاء مؤسسات مضادة للاغلبية تعمل على تأكيد دور المؤسسة العسكرية و الحفاظ على مصالحها على الصعيد الحكومي ، و من مهامة مناقشة الموازنة العسكرية ، و غالبية الاعضاء المؤلفين لهذا المجلس هم من العسكريين ـ اذ يتألف من رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء و وزراء الدفاع و الداخلية و الخارجية و المالية زائداً الضباط الكبار في فروع الجيش المختلفة [٨٨]،و وضع في الدستور الجديد تقييد للرئيس في اعلان الحرب في المادة ١٥٢ الا بعد الرجوع الى مجلس الدفاع الوطني و موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب [٨٩].

و في المقابل حاول الرئيس مرسي تكريس سيطرته و سيطرة الاخوان على اجهزة الدولة و تعزيزها مقابل الحد من اي سيطرة اخرى يعتقد انها تهددهم و بالذات السلطة القضائية التي يعتقد انها تدعم منافسيه و اعدائه سواء من المؤسسة العسكرية او من افراد نظام مبارك ، لذا اصدر اعلان دستوري عزل فيه النائب العام و حاول الحد من نفوذ المحكمة الدستورية ، الا ان قيامه بهذا الامر ادى الى اثارة مخاوف بقية السياسيين سواء من المنافسين او حتى من الثوار الذين رأوا فيه خطراً يهدد الديمقراطية .و هنا عند المقارنة بين وضع مرسي و وضع الجيش في اعين الناس او الثوار نجد ان كفة الاول ضعيفة مقابل الاخيرين[٩٠].

واتفقت المؤسسة العسكرية مع كل من شعر بتخوف من الاخوان اي حاولت خلق تكتل او جبهة قوية ضدهم مثل السلطة القضائية ،فقد وقف القضاء بوجه تطلعات الاخوان

فكان ان عملت المحكمة الدستورية على منع الرئيس من اعادة عقد البرلمان المنحل ـ و الذي حُل ايضاً بقرار من المحكمة الدستورية ـ و اصبحت السلطة التشريعية في هذه المرحلة من حصة المجلس الاعلى. وقد وقفت الشرطة بوجه مرسي و رفضت الانصياع لاوامره ، فقد رفض البعض من افرادها اتباع الاوامر مثل قوات الامن المركزي التي لم تقف بوجه المتظاهرين امام قصر الاتحادية ، كما ان بعض وحدات الحرس الجمهوري امتنعت عن حماية القصر ومعهم وزير الداخلية احمد جمال الدين الا بعد تتحقق مطالب المتظاهرين.ارادت المؤسسة العسكرية ممثلة بالمجلس الاعلى الحفاظ على وضعها الذي اكتسبته في النظام السياسي و لم تقبل بالحد منه سواء اثناء حكم المجلس العسكري او بعد ان تولى مرسي السلطة و اي مساس بهذا الوضع يعد خطا احمر فمن غير المقبول من وجهة نظرها ان تتدخل سلطة مدنية في شؤونها ـ حتى و ان كانت منتخبة ـ مثل مراقبة الميزانية و غيرها.و من الصعب على المؤسسة العسكرية القبول بمحمد مرسي رئيساً عليهم ، فلن يتقبل الجيش في مصر بعد ان ظل و لمدة ٦٠ سنة رأس السلطة ممثلاً بالرئيس من المؤسسة العسكرية ان ياتي شخص مدني ليكون رئيساً و ان يكون من الاخوان المسلمين فهذا امر ليس بالسهل عليهم ابداً ، فلن تتقبل العقلية العسكرية ان يكون القائد الاعلى للقوات المسلحة مدنيا [٩١]فما بالك من الاخوان، و كان للاخطاء التي ارتكبها الاخوان عند ادارة البلد ان اثارت الناس ضدهم و خرجوا بمظاهرات حاشدة في ٣٠ حزيران /يونيو و تم الاطاحة بنظام محمد مرسي لكن لم يستلم المجلس الاعلى الحكم اذ استفاد من تجربته السابقة فتم تسليم الحكم الى المدنيين و اكتفى بدعم النظام القائم وحمايته[٩٢] .و تم وصف ما حدث على انه انقلاب ، و رفض آخرون الفكرة في حين استخدم البعض فكرة الانقلاب الديمقراطي .

هناك وجهة نظر تطرح فكرة "انقلاب عسكري ديمقراطي "و "الثورات الديمقراطية " لكن يتم الرد عليها بالقول و وفقا لريتشارد البرت ان الانقلاب لا يمكن ان يكون

ديمقراطي ، اذ ان "الانقلاب العسكري يشكل اهانة لمثل الديمقراطية في الاستقرار و التناغم و الشرعية "[٩٣].

الانقلاب الديمقراطي : تختلف النتيجة في هذا الانقلاب عن غيرها من الانقلابات لان الهدف منه الاطاحة بنظام شمولي او سلطوي و ليس تغيير الشخصيات و يتم فيه تغيير هيكلي للنظام و انتخابات حرة و عادلة ضمن مدة قصيرة من الانقلاب ليتم بعدها تحويل السلطة من الضباط الى اشخاص منتخبين و هنا ينتهي الانقلاب و لهذا يسمى من قبل البعض بالانقلاب الديمقراطي.و وضعت سبع نقاط كسمات للانقلاب العسكري الديمقراطي و هي : انه اي الانقلاب يكون ضد نظام سلطوي او شمولي ، يتجاوب الجيش مع المعارضة الشعبية و يكون معها ضد النظام ،ان يرفض القادة السلطويين او الشموليين التنازل للحكم كاستجابة لطلب المعارضة الشعبية . ان يكون الجيش الذي يقوم بالانقلاب محترم و لديه تقدير لدى الشعب ،و اذا نفذ الجيش الانقلاب فهو للاطاحة بنظام سلطوي او شمولي ، و ان يرعى الجيش قيام انتخابات حرة و عادلة خلال مدة زمنية قصيرة ، و ان ينتهي الانقلاب بتحويل السلطة و نقلها الى القادة المنتخبين ديمقرطياً[٩٤]،و كان هذا ما حصل في مصر بالضبط والفرق الوحيد هو انه لم يستلم السلطة و انما سلمها الى المدنيين و ظل هو الضامن للنظام .

اذا حصل ما اطلقنا عليه انقلاب يعمل الجيش على تهيئة الظروف للانتقال الديمقراطي مثل صياغة دستور جديد ليحل محل الذي كان قائما و الاعداد للانتخابات ، و لكنه في نفس الوقت يعمل على الحفاظ على مصالحه كفاعل على صعيد الدولة آنياً و مستقبلياً و يحاول ترسيخ هذا الامر في الدستور من خلال وضع تفضيلاته و تحصيناته و امتيازاته فيه و يضغط من اجل تحقيق هذا الامر ،و هذا الامر كله في الحقيقة هو ثمن يجب ان يدفعه الشعب للجيش مقابل قبول الاخير الوقوف معه ضد النظام الدكتاتوري و تسليمه السلطة [٩٥].

في الانقلاب الديمقراطي يتم تسليم السلطة بعد المرحلة الانتقالية الى مدنيين منتخبين و الذين في معظم الاحوال لن يكونوا من العسكر الذين دبروا الانقلاب . و سيتم

تشكيل مؤسسات مضادة للاغلبية اثناء المرحلة الانتقالية تسعى لتحقيق رغبات المؤسسة العسكرية حتى بعد ان تتخلى عن السلطة و ربما تكون فرصها في البقاء اكبر من المدنيين فالاخيرين قد ينتخبون مرة أو اخرى ، لكن العسكريين لا يشتركون في الانتخابات. و هنا يكون المجال المهم امامه هو في هذه المؤسسات التي يدخل فيها تفضيلاته قبل مغادرة السلطة اذ انها قد تكون شريك اكثر وثوقا من المؤسسات المنتخبة [٩٦].

وقد ينشيء الجيش مجلس امن وطني لكنه يتألف جزئياً من العسكريين ، اما المحكمة الدستورية فهي خيار افضل لانها لا تتكون من اعضاء عسكريين لذا فتحقيق مصالحه من خلال مؤسسة منفصلة بدون تدخل مكشوف من قبلهم امر ممكن ، اذ ستكون هذه المؤسسة قيمة على حماية مصالحهم السياسية بدون محاسبة لهم.و من الممكن ان يلجا الجيش الى استخدام الدستور نفسه في تحقيق مصالحه عن طريق وضع صلاحيات متميزة له فيه و هنا ستكون حصانته دائمة يعطيه اياها الدستور دون الحاجة الى مؤسسة اخرى لحماية مصالحه [٩٧].

و هناك طريقة اخرى هي ان يضع الجيش خطة لعملية الانتقال و يهيء الامور كي تكون النتيجة مؤاتية له دستورياً ، اذ قد يلجأ واضعو الدستور انفسهم الى اعطاء حصانات و امتيازات للجيش نفسه. و يتحكم الجيش في تحديد موعد الانتخابات او ان يغير التسلسل المتفق عليه اثناء المرحلة الانتخابية لتحقيق نتائج موالية له [٩٨].

في المرحلة الانتقالية التي يكون للجيش دوراً فيها يعمل الجيش كمؤسسة مهتمة بمصالحها و التي تحول و تعممم اثناء المرحلة الانتقالية لتبدو و كأنها مصلحة عامة . و هنا يضطر الديمقراطيون الى التماشي مع هذا الامر و القبول بالمرحلة الانتقالية و مصلحة الجيش و امتيازاته التي تبدو مصلحة عامة مقابل قبول المؤسسة للخضوع للحكم المنتخب .و يضعون آمالهم على امكانية تثقيف الجيش ديمقراطياً في المستقبل و جعله يتخلى عن هذه المساومات .[٩٩]

و تمتعت المؤسسة العسكرية في مصر باستقلالية مؤسساتية و حقوق و حصانة دستورية في ظل دستور ٢٠١٤ فقد اعطى الدستور المجلس الاعلى للقوات المسلحة حق الموافقة على تعيين وزير الدفاع ـ المادة ٢٣٤ ـ و الذي يفترض اصلاً ان يكون عسكريا ـ المادة ٢٠١ ـ و سيعين لولايتين رئاسيتين و في ذلك حماية للمؤسسة العسكرية من مؤسسة الرئاسة.اما المراقبة المدنية للمؤسسة العسكرية فغير موجودة ، فلا يراقب نشاطها الاقتصادي او استحواذها على اراضي عامة و غيرها من النشاطات من قبل البرلمان او اية جهة ، فضلاً عن استمرار سريان قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ الذي يمنع نشر اخبار تتعلق بالقوات المسلحة.و ابقي على مجلس الدفاع الوطني و هو مجلس يتشكل من ١٤ شخص جلهم من العسكريين و الذي له هدف ضمان امن الدولة و يوافق على وثيقة التوجيه السياسية العسكرية و تنسيقها مع سياسة البلد الخارجية و يتمتع بحق اعطاء اوامر عسكرية و له حق مناقشة موازنة القوات المسلحة.كما انشيء مجلس الامن القومي و الذي جل اعضائه من المدنيين ليمارس دورا استشاريا من قبل الدستور [١٠٠]، وذلك من اجل التقليل من التركيز في النقد على مجلس الدفاع الوطني.

اما الحمايةو الحقوق و الحصانة الدستورية : ففي المادة ٢٠٤ من دستور ٢٠١٤ تم اعطاء المحاكم العسكرية حق مقاضاة المدنيين اذا تجاوزوا على المؤسسة العسكرية ، و في نفس الوقت تحمي اعضاء المؤسسة العسكرية من الملاحقة القضائية و يضاف لهم الاجهزة الاستخبارية ايضا ، و قد اصبح ضباط الشرطة تحت ولاية القضاء العسكري مما اعطى المؤسسة العسكرية مزيداً من السلطة على الصعيد الداخلي [١٠١].

الامتيازات التي حصل عليها العسكر : حاولت المؤسسة العسكرية الحصول على ضمانات لوضعها المتميز عندما تتنازل عن السلطة و تسلمها للمدنيين و عملت على تأكيدها في الدستور مثل ان يكون وزير الدفاع عسكرياً و ليس مدنياً ،.اذ اعطى الدستور الذي كتب بعد الاطاحة بمرسي المؤسسة العسكرية ذات الامتيازات التي

اعطاها مرسي و ان كان البعض يقول ان واضعيه و هم اعضاء" لجنة الـ خمسين " المسؤولة عن وضع الدستور يدينون بوضعهم الى المؤسسة العسكرية التي اختارتهم[١٠٢].
و تولى عبد الفتاح السيسي و الذي هو جزء من المؤسسة العسكرية سدة الرئاسة و الذي عينه مرسي وزيراً للدفاع و بقي كذلك اثناء المرحلة الانتقالية ،و بعد تولي عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر اعطى مزيد من الامتيازات و الصلاحيات للمؤسسة العسكرية . اذ اصدر عدة مراسيم رئاسية ـ معتمداً فيها على دعم شعبي واسع له و عدم وجود برلمان في البداية ـ مثل القانون رقم ١٣٦ في ٢٠١٤ الذي منح المؤسسة العسكرية سلطة حماية مؤسسات الدولة و الناس لمدة سنتين ، و منحت المحاكم العسكرية سلطة على اية جريمة تحدث في الاراضي العامة ـ اي سلطة على المدنيين ـ و قد قام البرلمان المنتخب بعد ذلك على مد هذا القانون لخمس سنوات اخرى و كان هذا في ٢٠١٦ اي تستمر صلاحيات المؤسسة العسكرية هذه حتى سنة ٢٠٢١.واصبحت اراضي و ممتلكات الدولة تعامل على انها ملكية عسكرية و اي اعتداء عليها يخضع للقضاء العسكري ،كما وافق البرلمان على قانون مكافحة الارهاب في ٢٠١٦ الذي وضع شروطاً صعبة و عقوبات شديدة فيما يخص الجرائم المتعلقة بالارهاب و في نفس الوقت يحمي الشرطة نتيجة استعمالها "النسبي " للقوة ، و يعاقب الصحفيين الذين يعارضون صيغ الحكومة الموضوعة لوصف الارهاب [١٠٣].
في ظل الادارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح السيسي لم يشكل الاخير حزب مركزي مثل سابقيه ـالسادات و مبارك ـ و انما اعتمد على المؤسسة العسكرية في ادارة صراعات النخبة و اختيار نخبة جديدة و التخلص من المعارضة لها . و هنا اصبح المشهد السياسي في مصر كالاتي : الجيش مسيطر على الشؤون الاقتصادية و السياسية ، النخبة السياسية ضعيفة و مجزأة و منشغلة بنفسها ، اما السلطة القضائية فتدعم المؤسسة العسكرية و تشرعن تصرفاتها و الهيكل السياسي القائم [١٠٤].
يعد الرئيس السيسي ذي الخلفية العسكرية استمرار لتقليد مصري منذ ١٩٥٢ بان يكون الرئيس عسكريا بالاصل ـ كسره محمد مرسي المدني ـ الا ان رئاسة السيسي

تختلف عن سابقيه في عدة امور هي : ان للعسكر سيطرة اكبر على الاقتصاد و السياسة من المدنيين على الاقل مقارنة بحكم مبارك ،و يسيطر العسكر على البرلمان ، و البرلمان هنا يتألف من الاشخاص كأفراد "معروضين للايجار "(كذا) و من احزاب صغيرة ضعيفة و مقسمة و لا تمتلك بعد شعبي يسندها لذا يمكن التخلص منها بسهولة اذا ما اخطات .اما السلطة القضائية فمحافظة و مترابطة ،و الاقتصاد مسيطر عليه من قبل الجيش الذي يتدخل في ادارة شؤونه . و استخدم السيسي الانتخابات لتحويل مصر الى "نظام عسكري سلطوي انتخابي ".

منذ ان وصل السيسي للسلطة استغل الجيش الفرصة لمد نفوذه في كل مكان سواء في الاقتصاد و الحكومة و الحكومات المحلية و الخدمة المدنية ، اي اصبحت السلطة التنفيذية تقريبا باكملها تحت سيطرته يخضعون لاجندته.ورغم حدوث انتخابات و وصول افراد الى البرلمان الا ان معظمهم وصلوا بموافقة مسبقة من المؤسسة العسكرية ، و نتفق مع فكرة ان "الانتخابات في الانظمة السلطوية لا تغير من يحكم الامة و انما هي تقرر العضوية في ائتلاف نخبة الدكتاتور "، ذلك ان الانتخابات تكون هي الالية التي يتم فيها توزيع المكاسب على الاشخاص مقابل تقديمهم الولاء للحاكم ، فهي اي الانتخابات تحد من الصراعات التي تظهر بين الافراد على الموارد و تعد وسيلة لتحويل صراعهم الى تنافس انتخابي [١٠٥].

كيف تعمل السلطوية الانتخابية العسكرية : نجد فيها نظام هجين فهناك انتخابات ـ و هو امر يميز النظم الديمقراطية ـ لكن هذه الانتخابات تكون شكلية ، و تكون هناك نخبة تتنافس في الانتخابات لكنها نخبة منتقاة و يوضع على رأسها عسكريون سابقون او حاليون . اما بقية النخبة المدنية و التي ليس بيدها حيلة تطبق السياسة التي يضعها العسكر و تتلقى اللوم في حالة فشل هذه السياسة ـ اي انهم واجهة يقع عليها عبء التنفيذ و اللوم ـ اي ان العسكر يسيطرون على السلطة التنفيذية و التي تهيمن على السياسة و على بقية السلطات في الدولة التي تخضع لها رغباً و رهباً [١٠٦] .و اصبحت

المؤسسة العسكرية هي الحاكم الفعلي للبلد و لكن من خلال واجهة مدنية و ستظل كذلك نتيجة ما حققته دستوريا .

الخاتمة

تمكنت المؤسسة العسكرية المصرية لسنين طوال من ان تحافظ على وجودها كمؤسسة مهنية ابعدت نفسها عن السياسة رغم ممارسة افراد منها لها ، و حافظت على مكانتها لدى الشعب المصري بعدها الملاذ الاخير له عند حدوث خطر يهدده و هذا ما كان يعتقده النظام الحاكم ايضا اذ كان يرى فيها انها سنده ضد المعارضة ، و لكن عند الاختيار بين نظام الحكم القائم و الشعب اختارت المؤسسة الاخيرين لانها ادركت ان خسارتها ستكون كبيرة لو وقفت مع النظام ضده ، فمع خسارة الاستقرار الداخلي و مكانتها ستخسر تماسكها الداخلي كمؤسسة ، و من ثم و بعد استقالة نظام مبارك ارادت ان تقود هي عملية الانتقال لكي لا تات نتائج غير مواتية لها و تهدد مصالحها ، و في نفس الوقت وعدت باجراء انتخابات حرة برلمانية و رئاسية و لكن تعقيدات المرحلة الانتقالية ادت الى تولي الاسلاميين السلطة و الذين سعوا للاستحواذ على السلطة و بسرعة و الحد من نفوذ كل من يشكل تهديد لهم و بالذات المؤسسة العسكرية فضلا عن القضاء و كان للاخطاء التي ارتكبوها اثناء ادارة البلد ان ادت الى خروج الناس عليهم و وقفت المؤسسة العسكرية معهم لتاخذ بادارة البلد بالكامل من خلال الوكلاء ممثلين باشخاص مستقلين او حتى بعض الاحزاب المدنية لتستمر بالعمل كمؤسسة قائمة بذاتها .

Summary:

The future role of the military establishment in the political life of Egypt

Assistant professor ,ph.d Dina Hatif Maki

There are certain dates in the history of nations that have their effects on them ,and the 25th of January 2011 is considered one of them in the history of the state of Egypt .Since this date Egypt has passed through many events that led to changes in the political life and its actors . New rolls has arisen for actors that didn't take part in

the political life before so clearly ,like the military establishment which started to practice more prominent political roll, till it became the most important actor in the political life of Egypt .This establishment tried to institutionalize its roll through constitutional means ,considering that controlling the authority is the only alternative to safeguard the state which we are trying to study here through the assumption that the Egyptian military establishment is an institution stands for itself and works for its own interest through controlling the state and using it for its own purposes.

---

* **ÇAĞRI KOŞAK. HOW DOES THE MILITARY DOMINATE POLITICS IN EGYPT?, A THESIS SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF İSTANBUL ŞEHİR UNIVERSITY, IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF ARTS IN POLITICAL SCIENCE AND INTERNATIONAL RELATIONS ,AUGUST 2016,P.15**

[1] **Florence Gaub .Arab armies: agents of change? Before and after 2011,CHAILLOT PAPERS, EU Institute for Security Studies,paris, March 2014 ,Pp.7,8,10 .http://www.iss.europa.eu**

[2] **Richard Lim, The Paradox of Turkish Civil Military Relations CESRAN Papers No: 01 | March 2011,the center for strategic research and analysis ,p.9**

[٣] عزمي بشارة .الجيش و السياسة اشكاليات نظرية و نماذج عربية ،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٢١

[4]**Rob Atkinson. The Hidden Promise of Huntington's The Soldier and the State: Military Professionals as Guardians of the Republic, P.11,12 Rob Atkinson.,p.12**

[5]**Ibid, P.19**

[6] **Suzanne C. Nielsen. CIVIL-MILITARY RELATIONS THEORY AND MILITARY EFFECTIVENESS, Public Administration and Management Volume Ten, Number 2, 2005 p.64**

[7] **Rob Atkinson,op,cit,p.12**

[8] **ibid,p.15**

[9]**Ibid ,pp.16,17**

[10]**Ibid , pp.17,27**

[11]**ÇAĞRI KOŞAK.op,cit ,P.21**

[12] **Florence Gaub ,op,cit,P.13**

[13] **Bård Kårtveit, Maria Gabrielsen Jumbert. Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review ,WP 2014: 5,CMI CHR.MICHElSEN institute, June2014, P.5, Web: www.cmi.no**

[14] **Rozetta Meijer, The Role of the Military in Political Transitions Egypt: a Case Study, Master Thesis, July 2014, pp.15,16**

[15] **Rozetta Meijer. P.16, also see: ÇAĞRI KOŞAK. ,P.22**

[16] **Rozetta Meijer. Op,cit,P.16**

[17] **Bård Kårtveit,op,cit, P.5**

* والبريتورية" هي نظام حكم اكثر منها فترة انتقالية بعد انقلاب او حكومة عسكر، وفي هذا النظام ضباط الجيش هم الفاعلون السياسيون الاساسيون او المهيمنون بسبب من استخدامهم للقوة او تهديدهم باستخدامها ،انظر : **ÇAĞRI KOŞAK,op,cit ,P.25**

[18]**Bård Kårtveit, op,cit,p.5**

[19] **Ibid ,p.5 also see: ÇAĞRI KOŞAK. ,P.25**

[20] **Ibid ,p.5**

[21] **ÇAĞRI KOŞAK,op,cit, ,P.28,29**

[22]**Ibid,P.75**

[23]Rozetta Meijer,op,cit, P.17
[24]Ibid, P.12
[25]Ibid , pp.13,14
[26] Rozetta Meijer,op,cit ,p.18
[27]Ibid ,P.18
[28]Ibid ,pp.18,19
[29] Rozetta Meijer,op,cit, pp.19,20
[30] ibid, Pp.20,22,23
[31] Ariel M. Dunay. The fourth wave of democratization: A comparative analysis of Tunisia and Egypt, Senior Honors Projects, 2010-current. 344. James Madison University JMU Scholarly Common, spring 2017,p.11 http://commons.lib.jmu.edu/honors201019/344
[32] Ibid, P.12
[33] Florence Gaub,op,cit, P.15.
[34] ÇAĞRI KOŞAK,op,cit ,p.23
[35] Florence Gaub ,op,cit,p.23
[٣٦] محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد و العلوم الادارية /جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١٤ ، ص٣٨
[٣٧] عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ,ص ص ١٨٨ ، ١٨٩
[38] Rozetta Meijer,op,cit,P.40
[39]Ariel M. Dunay,op,cit, p.51
[٤٠] محمد سمير الجبور ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٩
[41] Florence Gaub,op,cit, P.23
[٤٢] عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره ،ص٣٤
[43] Florence Gaub,op,cit, p.24
[44] Ahmed A. Ahmed , Back to Square One: Understanding the Role of the Egyptian Armed Forces, A master's thesis submitted to the Graduate Faculty in Liberal Studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, The City University of New York, CUNY Academic Works,2017,p.29 ,https://academicworks.cuny.edu/gc_etds/2069
[45]Ariel M. Dunay,op,cit, p.54
[46] Rozetta Meijer,op,cit,p.46
* المجلس الاعلى للقوات المسلحة : انعقد المجلس اثناء احداث ٢٥ يناير٢٠١١ و ذلك من اعضاء هم ، وزير الدفاع و الانتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي رئيسا ، اما بقية الاعضاء فهم رئيس اركان حرب القوات المسلحة الفريق سامي عنان ، و قائد قوات الدفاع الجوي ، و قائد القوات البحرية ، و قائد القوات الجوية ، و رئيس هيئة العمليات ، و قائد المنطقة المركزية العسكرية ، و مدير ادارة الشؤون المعنوية ، و مساعد وزير الدفاع ، و مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية ، فضلا عن مساعدين اخرين لوزير الدفاع ، و قائد قوات حرس الحدود ، و قائد الجيش الثاني الميداني ، وقائد الجيش الثالث الميداني ، و قائد المنطقة الشمالية ، و قائد المنطقة الجنوبية ، و قائد المنطقة الغربية ، و مدير المخابرات الحربية اللواء اركان حرب عبد الفتاح السيسي ، و بعض رؤساء بعض الهيئات بالقوات المسلحة انظر : محمد سمير جبور ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٠٥
[47] Ahmed A. Ahmed,op,cit, pp.27,28
[48] Ariel M. Dunay.,op,cit, p.54,also see: Rozetta Meijer,op,cit, P.46
[٤٩] عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٣و١٠٢ ، ١٩٤، ١٩٥
[50] Sahar F. Aziz, The Egyptian Constitution: Mapping Where Power Lies, Middle East Program, Viewpoints No. 47, December 2013,Wilson Center , pp.18,19
[٥١] عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ص ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٨
[٥٢] عزمي بشارة ،ص ص ٣٤ ،٣٥

[٥٣] عزمي بشارة ،المصدر نفسه ، ص ص١٨٤ ،١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩١

[٥٤] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص٥١

[55] Ahmed A. Ahmed,op,cit, P.16

[٥٦] حكم القطاع الامني في مصر : العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر ، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء ، مونترو ، سويسرا ، ٢-٤ نيسان /ابريل ٢٠١٤،ص ١٦ www.dcaf.ch

[٥٧] محمد سمير الجبور ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢

[٥٨] عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٦

[59] Sahar F. Aziz,op,cit, p.18

[٦٠] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٩ ، ٥٠ ،٥٢ وكذلك انظر عمر عاشور. من التعاون الى القمع : العلاقات "الاسلامية ـ العسكرية " في مصر ، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنز الدوحة ،رقم ١٤ ،مارس ٢٠١٥ ، قطر . www.brookings.edu/doha ،ص١٧

[61] Ahmed A. Ahmed,op,cit, P.19
[62] Ariel M. Dunay,op,cit, p.53

[٦٣] عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١

[64] Bård Kårtveit,op,cit,p.12

[٦٥] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨

[66] Ozan O. Varol The Democratic Coup d'E´tat Harvard International Law Journal / Vol. 53 Number 2, Summer,2012 ,op,cit,p.312
[67]ibid,p.313
[68]Ibid ,pp.313,314
[69] Rozetta Meijer,op,cit, p.49

[٧٠] محمد سمير الجبور ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٩ ، ١٢٠

[71] Ariel M. Dunay,op,cit, p.55
[72] Rozetta Meijer,op,cit, p.50

[٧٣] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠ وكذلك

Ahmed A. Ahmed,op,cit, p.30
[74] Rozetta Meijer,op,cit,p.50
[75] Ibid ,pp.50,51
[76] Ahmed A. Ahmed,op,cit, P.31,32
[77]Marina Ottawa, The Egyptian Constitution: Mapping Where Power Lies, Middle East Program, Viewpoints No. 47, December 2013,Wilson Center, P.4
[78] Ahmed A. Ahmed ,op,cit,pp.30,31

[٧٩] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨

[٨٠] عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره ،ص٩٧

[81] Rozetta Meijer,op,cit,Pp.24,25

[٨٢] محمد سمير الجبور ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥

[٨٣] عمر عاشور، مصدر سبق ذكره ،ص ١٣

[٨٤] محمد سمير الجبور، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥، وكذلك انظر

Rozetta Meijer,op,cit, pp.62,63 and Ahmed A. Ahmed ,op,cit,p.35
[85] Sahar F. Aziz,op,cit,p.19

[٨٦] محمد سمير الجبور ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠

[٨٧] عمر عاشور،مصدر سبق ذكره ،ص ص ١٦ ، ١٧

[88] Marina Ottaway,op,cit, P.3

[٨٩] محمد سمير الجبور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠

[٩٠] عمر عاشور،، مصدر سبق ذكره ، ص١٤

[٩١] عمر عاشور، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠

[92] Ahmed A. Ahmed ,op,cit,p.41
[93] Ozan O. Varol,op,cit, P.293
[94]Ibid ,pp.295,299
[95]Ibid ,pp.295,296
[96] Ibid,pp.319,320
[97] Ozan O. Varol,op,cit,pp.319,320
[98] Ibid,pp,32o,321

[٩٩] عزمي بشارة ،مصدر سبق ذكره ، ص٩٩

[١٠٠] حكم القطاع الامني في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١ ،١٢

[١٠١] حكم القطاع الامني في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ ، ص ١٣

[102] Marina Ottawa,op,cit, P.3
[103] Anna Louise Strachan. Conflict analysis of Egypt , Helpdesk Report,K4D,knowledge evidence and learning for development ,2017,uk, P.8
[104] Sahar F. Aziz,op,cit, P.4
[105] Ibid, pp.4 ,16,17,
[106]ibid,p.5